جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الأنبار
كلية العلوم الإسلامية

السنة الحادية عشر، المجلد الحادي عشر، العدد الرابع والأربعون

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق في بغداد (١٢٣٥) سنة ٢٠٠٩م

مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإسلامية

مجلة علمية فصلية محكمة

شوال ١٤٤١هـ

حزيران ٢٠٢٠م

ISSN (Print): 2071-6028
ISSN (Online): 2706-8722

١. تهدف مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإسلامية إلى نشرِ البحوث الإنسانية العلمية الأصيلة والمتميزة.

٢. تُصدر المجلة أربعة أعداد في السنةِ، وتُنشر البحوث باللّغةِ العربيةِ.

٣. تقوّم البحوث من قبل خبيرين اثنين في التخصص العلمي الدقيق لموضوع البحث وفي حال اختلاف هما في التقييم فترسل إلى محكم ثالث ، كما يقوم البحث من قبل خبير لغوي.

١. يشترط في البحثِ أن لا يكون قد نُشِرَ أو قُبِلَ للنشرِ في أيّ مجلةٍ أُخرى.

٢. إنّ ملاحظات المحكمين ترسل كاملة للباحث، ولا ينشر البحث إلا بالأخذ بملاحظات المحكمين، وأن يكون الإرسال والتخاطب إلكترونيا لا ورقيا، وكذا التصويب

اللغوي يرسل للخبير اللغوي، ويتم تصويب البحث من قبل أستاذ من أصحاب التخصص باللغة، إلكترونيا .

٣. يشترط أن تكون البحوث في اختصاصات (العلوم الإسلامية في جميع فروعها، والعلوم الأُخرى المُتعلّقة بالعلومِ الشرعيةِ) .

٤. يشترط في البحث المقدم إلى مجلتنا فحصه على برنامج (turnitin) على أن لا تزيد نسبة الاستلال في البحث عن ٢٠% على وفق التعليمات النافذة.

٥. على الباحثِ أو الباحثين إرسال ثلاث نسخ مطبوعة من البحثِ، ويطالب الباحث بنسخة مطبوعة جديدة وبقرصٍ مدمجٍ للبحثِ بعد قبولهِ للنشرِ وتقييمه من قبل الخبراء .

٦. يطالب الباحث بملخص تعريفي للبحث باللّغتين العربية والإنجليزية، على أن لا يزيد على (٢٠٠) كلمة مصادق عليهِ من قبل المركز الاستشاري للترجمة في كلية التربية/ جامعة الأنبار، مع قرصٍ مدمجٍ بذلك.

٧. يطبع البحث بالحاسوب وبمسافات منفردة وعلى وجه واحد على ألّا يزيد على (٣٠) سطراً في الصفحة الواحدة .

٨. لا تنشر البحوث إلّا بعد دفع أجور النشر والتقويم من قبل الباحثين .

٩. أجور النشر، كالآتي:

أ- يؤخذ من الباحثين الذين يحملون لقب (أستاذ) مبلغ قدرهُ: (٧٥,٠٠٠) ألف دينارٍ عراقي للخمس والعشرين صفحة الأولى ما عدا أجور الخبراء .

ب- يؤخذ من الباحثين الذين يحملون لقب (أستاذ مساعد) مبلغ قدرهُ: (٦٠,٠٠٠) ألف دينارٍ عراقي للخمس والعشرين صفحة الأولى ما عدا أجور الخبراء .

ت- يؤخذ من الباحثين الذين يحملون لقب (مدرس فما دونه) مبلغ قدرهُ: (٥٠,٠٠٠) ألف دينارٍ عراقي للخمس والعشرين صفحة الأولى ما عدا أجور الخبراء .

ث- يُضاف مبلغ قدرهُ: (٢٥٠٠) ألفان وخمسمائة دينار عراقي عن كلِّ صفحةٍ زائدةٍ على الخمس والعشرين صفحة الأولى.

ج- يضاف مبلغ قدرهُ: (٣٠,٠٠٠) ألف دينارٍ عراقي، عن أجور الخبراء (للبحوث الشرعية والعلوم المتصلة بها) .

ح- يتم استلام مبلغ مقدّم يودع في المجلة قدره: (١٢٥,٠٠٠) ألف دينارٍ عراقي كتأمينات، من كلِّ باحثٍ (من ضمنها أجور الخبراء المُشار لها في أعلاه)، ويتم احتساب التكاليف النهائية للنشر بعد نشر البحث في المجلة.

خ- في حالة سحب البحث من قِبَل الباحث بعد ارسال البحث إلى الخبراء، يُعاد المبلغ الذي تم استلامهُ من الباحثِ ويخصم منهُ أجور الخبراء فقط.

د- يزود الباحث بمستلة من بحثِهِ.

ذ- يتحمل الباحث المسؤولية القانونية الكاملة في حالة الاعتداء على الحقوق الفكرية للآخرين.

الشروط الفنية

١٠. البحوث المنشورة لا تمثل رأي المجلة، وإنّما تمثل رأي أصحابها فقط.

١١. لا تعاد مسودات البحوث إلى أصحابها سواء أنشر البحث أم لم ينشر.

١٢. إعداد الصفحة: أعلى وأسفل (٢) سم يميناً ويساراً (٢)سم حجم الورقة (B5) يكتب البحث على وجهٍ واحدٍ (صفحة) من الورقة وترقم الصفحات.

١٣. تكتب الحروف العربية بالخط (Simplified Arabic) .

١٤. يكتب على الصفحة الأولى فقط من البحث عبارة (مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإسلامية)أعلى يمين الصفحة ، ويكون تحتها خط من يمين إلى يسار الصفحة (١٢ اسود عريض) .

١٥. يكون عنوان البحث الرئيس بالحجم (١٨) اسود عريض وسط الصفحة.

١٦. تكتب أسماء الباحثين وعناوينهم بالحجم (١٧) اسود عريض وسط الصفحة

١٧. يكون تسلسل الكتابة للبحث على النحو الآتي: عنوان البحث الرئيس، أسماء الباحثين وعنواناتهم، ملخص البحث باللغتين العربية والإنكليزية، المقدمة، المباحث أو المطالب، الخاتمة، ثم قائمة المصادر والمراجع.

١٨. تكتب العنوانات الأولية: (المقدمة ،المباحث أو المطالب ،الخاتمة ،الهوامش، المصادر) بالحجم (١٦) أسود عريض وسط الصفحة.

١٩. تكتب العنوانات الثانوية بالحجم (١٥) اسود عريض يمين الصفحة.

٢٠. يكتب متن البحث بالحجم (١٤) مع ضبط الصفحة وتترك مسافة بادئة (١سم) للسطر الأول فقط لكل فقرة من المتن.

٢١. توضع الهوامش في نفس الصفحة مع متن البحث ويكون حجم الخط (١٢) ويكون رقم الهامش بين قوسين على الشكل التالي (١) ويكون ترقيم الهوامش لكل صفحة على حدة.

٢٢. يكون ترتيب المصادر بحسب الحروف العربية ويكون ترقيمها تلقائياً باستخدام التنسيق الذي يكون فيه الرقم مع نقطة فقط.

٢٣. يوضع بين كل فقرة وأخرى مسافة (١٠ سم) (عنوان البحث الرئيس ،أسماء الباحثين وعنواناتهم) .

١. للأفراد والجامعات والدوائر الأخرى داخل العراق (٥٠,٠٠٠) خمسون ألف دينار عراقي.

٢. للأفراد والجامعات والمنظمات والشركات خارج العراق (٦٠ $) دولاراً أو ما يعادله بالدينار العراقي بحسب سعر صرف البنك المركزي العراقي.

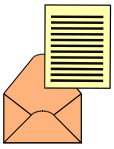

توجه المراسلات إلى

العنوان الآتي:

جمهورية العراق- محافظة الأنبار- جامعة الأنبار/ كلية العلوم الإسلامية/ الرمادي

مدير التحرير: أ.م. د. **تكليف لطيف رزج**

Email : Islamic_anbcoll@univ_anbar.org

الموقع الإلكتروني الجامعي

www. univ_anbar.org

رئيس التحرير
الأستاذ الدكتور
فراس يحيى عبد الجليل

مدير التحرير
الأستاذ المساعد الدكتور
تكليف لطيف رزج

أعضاء
هيئة التحرير

١. أ.د. عبد الرحمن حمدي شافي
٢. أ.د. إبراهيم رجب عبدالله
٣. أ.د. صهيب عباس عودة
٤. أ.د. إدريس عسكر حسن
٥. أ.د. صادق خلف أيوب
٦. أ.د. عبدالله محمد الفلاحي
٧. أ.د. أحمد طوران أرسلان
٨. أ.د. عبد الراضي محمد عبدالمحسن

المحتويات

ت	البحث	الباحث	بحث في	الصفحة
١	منهج نقد الرواية التفسيرية وضوابطها	أ.د. خليل رجب حدان	تفسير	١-٦٠
٢	القرأة من الصحابة في كتابي معرفة القراء الكبار وغاية النهاية	الأستاذ المشارك الدكتور حبيب الله بن صالح السُّلمي	تفسير	٦١-٩٤
٣	منهج الشيخ الميداني في نفي الترادف عن كلمات القرآن الكريم من خلال كتابه (قواعد التدَّبر الأمثل) دراسة تطبيقية	السيد بشير محمد أحمد أ.د. عبدالقادر عبدالحميد عبداللطيف	تفسير	٩٥-١٣٠
٤	منهج الإمام أبو الحسن البكري ومنهجه في القراءات القرآنية وأثرها في التفسير	السيدة فاتن سعدي عبد الكريم أ.م.د. قيس جليل كريم	تفسير	١٣١-١٦٢
٥	الدخيل في تفسير البيضاوي رحمه الله تعالى سورة آل عمران أنموذجا	السيدة مآرب محمد حسن أ.م.د. ياسر إحسان رشيد	تفسير	١٦٣-٢٠٢
٦	منهج (التاريخ الكبير) للبخاري في الجمع والتفريق بين الرواة من خلال مناقشة تقرير الشيخ عبد الرحمن المعلّمي (رحمه الله)	أ.د. الشريف حاتم بن عارف بن ناصر العوني	حديث	٢٠٣-٢٦٢
٧	الرواة الذين قال فيهم أبو داود (لم يسمعوا) ومروياتهم في سننه دراسة نقدية	الأستاذ المشارك الدكتور عبد الواسع محمد غالب الغشيمي	حديث	٢٦٣-٣١٦
٨	المسائِلُ الأصوليَّةُ المستدَلُّ لَهَا بِحديثِ: «لَو يُعْطَى النَّاسُ بدعواهُم» جمعًا ودراسةً	الأستاذ المشارك الدكتور علي بن أحمد بن أحمد الحذيفي	أصول فقه	٣١٧-٣٥٤
٩	السمك صيده ، ذكاته ، وبيعه في المنظور الشرعي	أ.د.مفلح عبد الواحد محمد سعيد	فقه	٣٥٥-٣٩٠

ت	البحث	الباحث	بحث في	الصفحة
١٠	ترجيحات البيهقي في التكفين وحمل الجنازة ووضعها في القبر دراسة فقهيه مقارنة	رسل يونس نايف أ.د .محمد سلمان محمود	فقه	٣٩١ـ٤٢٤
١١	المسائل الفرضية التي فيها نصيب المرأة أكثر من نصيب الرجل	أ.م.د. دلشاد جلال محمد	فقه	٤٢٥ـ٤٧٢
١٢	التربيـــــة العقائدية فـــــي سورة الأنعام أسلوب التَّفَكُّر أنموذجاً	م.بهاء حميد عبد علي	عقيدة	٤٧٣ـ٥٠٦
١٣	دور الفكر النقدي للزلي (رحمه الله) في مواجهة الفكر الاستشراقي	أ.م.د. تكليف لطيف رزج	فكر	٥٠٧ـ٥٤٤
١٤	رؤية النبي محمد ﷺ بعد مماته عند ابن أبي جمرة الأندلسي(ت٦٩٩هـ) في كتابه بهجة النفوس دراسة فكرية مقارنة	السيد سرمد حامد مولود أ.م.د.خالد عامر عبيد	فكر	٥٤٥ـ٥٩٠

البحث رقم (٦)

منهج (التاريخ الكبير) للبخاري في الجمع والتفريق بين الرواة من خلال مناقشة تقرير الشيخ عبد الرحمن المعلمي (رحمه الله)

الأستاذ الدكتور
الشريف حاتم بن عارف بن ناصر العوني
جامعة أم القرى
كلية الدعوة وأصول الدين
قسم الكتاب والسنة
hasharif@uqu.edu.sa

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

ملخص باللغة العربية

أ.د. الشريف حاتم بن عارف بن ناصر العوني

الأصل في كتب التراجم أن كل ترجمة منفصلة عن غيرها تدل على اختصاصها براو لا علاقة له بترجمة أخرى، حتى لو تشابهت أسماء الرواة. هذا هو الأصل المطرد في كل كتب التراجم، والذي لا يُخرج عنه إلا إن نص صاحب الكتاب على علاقة ترجمةٍ بترجمة أخرى، كأن يصرِّح بقول يدل على ذلك، كأن يقول: «فلان هو فلان» مشيرا إلى ترجمة سابقة أو لاحقة، أو يذكر أي شيء يدل على هذا الجمع بين الراويين، وأنه يُصوِّب كونهما راويا واحدا. وهذا هو منهج الإمام البخاري في (التاريخ الكبير) في مسألة الجمع والتفريق بين الرواة، كبقية كتب التراجم. وهكذا فهم العلماء كلهم منهج البخاري في تاريخه، واستفادوا من كتابه وناقشوه بناء على هذا المنهج. حتى جاء الشيخ عبد الرحمن المعلِّمي (رحمه الله) فادّعى منهجًا للبخاري في تاريخه لم يُسبق إلى مثله في أي كتاب من كتب التراجم. واستند في ادّعائه هذا إلى ثلاثة مستندات، ظنها أدلة. فجاء هذا البحث ليناقش مستندات المعلمي، مبينا بطلانها، ومؤكدا أن منهج (التاريخ الكبير) للبخاري في مسألة الجمع والتفريق كمنهج بقية كتب التراجم، خلافا لتقرير الشيخ المعلمي (رحمه الله). ولذلك كانت نتيجة البحث هي التالي:

١-أن الإمام البخاري كغيره من المصنفين في التراجم، يدل تفريق التراجم عنده على افتراق أصحابها، سواء تابع بين تراجم المشتبهين وقرنها أو باعَدَ بينها ؛ إلا إن جاء ما يدل على خلاف ذلك.

٢-أن كلام المعلمي (رحمه الله) في بيان منهج الإمام البخاري في الجمع والتفريق كان خطأ خالصًا، لم يُوفق فيه إلى الصواب .

الكلمات المفتاحية: منهج التاريخ، الكبير للبخاري، الجمع والتفريق

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

THE METHODOLOGY OF AL-BUKHĀRĪ'S AL-TĀRĪKH AL-KABĪR IN IDENTIFYING AND DISTINGUISHING NARRATORS (AL-JAM` WA 'L-TAFRĪQ) WITH AN ANALYSIS OF THE INTERPRETATION OF SH. `ABD AL-RAḤMĀN AL-MU`ALLIMĪ.

Sharif Hatim bin Aref bin Nasser Al-Awni

Summary

The general rule for any work on narrators' biographies is that every independent entry indicates that it belongs to a unique narrator and is entirely separate from all other entries, even if they have similar names. This is the general rule for all biographical collections, the only exception being for the author to clearly state that one entry is related to another, such as to say "so-and-so is so-and-so" in reference to a previous or later entry, or for him to mention something linking the two narrators and indicating that he is of the conclusion they are one and the same. This is in fact the methodology of al-Bukhārī in al-Tārīkh al-Kabīr in identifying and distinguishing narrators, as is the case with all other biographical collections. This is how all scholars understood al-Bukhārī's methodology in his Tārīkh. All referred to his work and disputed his conclusions based on this understanding, until Sh. al-Mu`allimī offered an alternative understanding of al-Bukhārī's method of dealing with issues of al-jam` wa 'l-tafrīq. He based this conclusion on three points which he considered evidence for his view. This paper seeks to challenge the justifications underpinning al-Mu`allimī's view, demonstrating they are false. Thereby, it seeks to reiterate that the method of al-Bukhārī in al-Tārīkh al-Kabīr with regards to al-jam` wa 'l-tafrīq is like all other biographical collections, contrary to the view of Sh. al-Mu`allimī may Allāh have mercy on him. This paper has reached the following conclusions: 1. Imām al-Bukhārī is like other authors of biographical collections in that when he makes distinct biographical entries, this indicates that the subject of the entries are different narrators, regardless of whether he mentions these entries side by side or separates them, except when there is some indication otherwise. 2. Al-Mu`allimī was fundamentally wrong in his understanding of Imām al-Bukhārī's approach to dealing with cases of al-jam` wa 'l-tafrīq.

Keywords: history curriculum, Al-Kabeer Bukhari, Addition and differentiation

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العلمين، والصلاة والسلام على إمام الأنبياء والمرسلين، وعلى أزواجه أمهات المؤمنين، وعلى ذريته إلى يوم الدين... أما بعد:

فهذا بحث دقيق في كتاب من أجل كتب التراجم، وهو (التاريخ الكبير) للإمام البخاري، والذي هو أول كتاب في تراجم الرواة مرتَّبًا على حروف المعجم.

وفي قضية مهمة جدًا من قضايا هذا الكتاب الحافل بكل المهمات، وهو ما أثاره الشيخ المحقق المدقق عبدالرحمن المعلمي اليماني (ت١٣٨٦هـ) خلال تحقيقاته، فيما يتعلق بمنهج البخاري في الجمع والتفريق، وأعني بها: متى يمكن أن نعدّ البخاري قد جعل الراوي راويين، ومتى جعله راويًا واحدًا.

يقول المعلمي (رحمه الله) في مقدمة تحقيقه لكتاب الموضح لأوهام الجمع والتفريق للخطيب البغدادي: «إن البخاري إذا وجد من وُصف بوصفين، وكان محتملًا أن يكون واحدًا وأن يكون اثنين فإنه يعقد ترجمتين، فإن لم يمنعه مقتضى الترتيب الذي التزمه من قرنهما: قرنهما، كي يَسْهُل فيما بعد جعلهما ترجمةً واحدةً إذا تبيّنَ له، أو الإشارة القريبة البيّنة، إذا قوي ذلك ولم يتحقَّق، كأن يزيد في الثانية: "أراه الأول". ولما جرت عادته بهذا صار القرنُ في موضع الاحتمال كالإشارة إليه والتنبيه عليه. أما إذا لم يسمح مقتضى الترتيب بالقرن، فإنه يضع كلا من الترجمتين في موضعهما، ويشير إشارة أخرى، وقد يكتفي بظهور الحال، ينظر: ٦، ١٢، ١٤، ١٥، ٣٨، ٥٥ من أوهام البخاري. وكثيرٌ من المواضع التي لم يقضِ فيها البخاري، بل أبقاها على الاحتمال، يكون دليلُ الخطيب على الاحتمالين غير كافٍ للجزم بحسب تَحرّي البخاري وتَثَبُّتِه، وما كان كافيًا للجزم: فلا يليق أن يُسمى توقُّفُ البخاريُّ وهما»[1].

(١) مقدمة تحقيق المعلمي لكتاب الموضح لأوهام الجمع والتفريق (١/١٣- ١٤).

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

فيقرر المعلمي هنا عدة أمور متعلقة بمنهج البخاري في دلالته على جمعه وتفريقه بين الرواة في تاريخه:

١- أن تفريق ترجمة متشابهي الأسماء لا يدل على التفريق مع الاقتران، أي مع توالي ترجمتيهما تِباعًا عند البخاري، إذا سمح له الترتيبُ المعجمي بذلك.

٢- أن تفريق ترجمة متشابهي الأسماء لا يدل على التفريق مع الاقتران: دلالته سلبية، أي: إن البخاري متوقف في الجمع والتفريق، فالأمر عنده على الاحتمال.

٣- أن تفريق ترجمة متشابهي الأسماء لا يدل على التفريق مع الاقتران، مع إضافة ما يدل على علاقة الترجمتين ببعض، كتصريحه بنحو قوله: «أراه الأول»: فهذا يدل على أن البخاري يقوِّي ذلك، ولم يتحقَّقه.

٤- أن تفريق ترجمة متشابهي الأسماء لا يدل على التفريق حتى مع عدم الاقتران، إذا كان الترتيب المعجمي يُلزم بالتفريق بين التراجم، لكنه يشير إلى علاقة الترجمتين ببعضهما، أو يكتفي بظهور ذلك ووضوحه عن الإشارة.

٥- يؤكد المعلمي أن البخاري في كثير من المواضع لم يجزم، وأبقاها على الاحتمال، بخلاف الخطيب الذي كان يجزم في موضع الاحتمال.

وقد أكّد المعلمي على هذه التقريرات لمنهج البخاري في الجمع والتفريق خلال سيره في محاكمة توهيمات الخطيب وغيره للبخاري ؛ إذ صار يحاكم الخطيبَ البغدادي وغيره إلى هذه التقريرات، كما ستراه في عامة تعليقاته على الخطيب، مؤكِّدًا ما ذكرتُه آنفا في تفصيل معنى كلامه.

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

وتكمن مشكلة البحث في: أن هذا المنهج الذي ذكره المعلمي ونسبه للبخاري يخالف الأصل المستقر من تصرف علماء التراجم، وأنه لم يذكر أدلة كافية على إثبات قوله رحمه الله.

ولأجل ذلك عزمت على بحث هذه القضية الدقيقة المهمة من خلال مناقشة أدلة المعلمي الثلاثة التي اعتمد عليها في الذهاب إلى هذا القول في مباحث ثلاثة، وفق الخطة الآتية:

المقدمة: وفيها مشكلة البحث وأهميته.

المبحث الأول: الدليل الأول عرض ومناقشة.

المبحث الثاني: الدليل الثاني عرض ومناقشة.

المبحث الثالث: الدليل الثالث عرض ومناقشة.

الخاتمة: وتشتمل على النتائج والتوصيات.

فهرس المصادر والمراجع

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

المبحث الأول:

الدليل الأول عرض ومناقشة

كان الدليل الأول أن المعلمي وجد البخاري ربما فرق الترجمة، ومع ذلك ربما صرح أنها ترجمة لشخص واحد، مع عدم القَرْنِ بين التراجم، فكيف إذا انضم إلى ذلك قَرْنُ التراجم وتواليها متتابعةً[١]. فكان ذلك دليلا عند المعلمي على أن: تفريق التراجم لا يلزم منه افتراق أصحابها .

وهذا النتيجة التي وصل إليها رحمه الله يتبين نقضها من خلال الحقائق الآتية:

الحقيقة الأولى: أن دلالة عقد ترجمتين فأكثر للراوي على التفريق هي الدلالة الأظهر على التفريق، وهو الأصل الذي لا نخرج عنه إلا بصارف عنه[٢]؛ وإلا كيف نعرف الفرق بين الرواة عند البخاري، إذا كان إفراد الترجمة للراوي لا يدل على اختصاصه بها دونما سواه؟! إذ ما من راو إلا ويحتمل اسمه من وجوه التصحيف والقلب ومن خلط اسمه باسم شيخه بتصحيف (عن) إلى (بن) ونحو ذلك من وجوه الخطأ غير المحصورة شيءٌ كثيرٌ جدا، فإذا كان البخاري سيراعي كل تصحيف وقع أو يحتمل أن يقع، فقد أفسد كتابه وأفقدنا أهم غرض من أغراض تاريخه للرواة، وهو: تعيين الراوي، وتفريق عينه عن عين غيره.

---

(١) مقصود المعلمي ومقصودنا بـ(قَرْن) التراجم: هو إيراد ترجمتين متتابعتين دون أن يفصل بينهما ترجمةٌ أو تراجمُ أخرى. فعندما يترجم البخاري لراوٍ، ثم يتبعه مباشرة بترجمة أخرى: هذا هو القَرْنُ والاقتران.

(٢) إذن لا ينكر أحدٌ أن البخاري قد يعقد ترجمتين وهما عنده لشخص واحد، هذا أمرٌ لا يخفى على من له أدنى معرفة بالتاريخ الكبير. لكنْ إن فعل البخاريُّ ذلك لابد من وجود ما يدل في كلامه أو تصرّفه على أنه يجمع ولا يفرق. فإن لم يفعل البخاريُّ ذلك سيكون واهما: إما وهما علميا بظنه الواحد اثنين، وإما وهما تصنيفيا: أي أنه أخطأ في أسلوب التصنيف ؛ لأنه بتصرفه هذا: لربما أوهم التفريقَ، وهو نفسه لا يفرق. أو دلَّ على نسيانه، بأنه قد كرر الترجمة لشخص واحد عنده.

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

إن دلالة التفريق بين التراجم على ترجيح التفريق أظهر من أن تحتاج إلى استدلال، فهو المعنى المعقول للتفريق أصلا، وهو ما تسير عليه كتب التراجم كلها، وهو ما يقتضيه المنهج الصحيح في التصنيف ؛ لأن إفراد كل اسم بترجمة تَصرُّفٌ عملي على ترجيح التفريق (قطعا أو غلبة ظن)، ومثله سيكون أقوى في الدلالة على التفريق من عبارة ربما تخطئ في بيان مراد المؤلف، وربما تتحرف من راوي التاريخ عن مصنفه، وربما تتصحف من ناسخ لكتابه .

والحقيقة الثانية: أن دلالة (القَرْن) بين التراجم التي اخترعها المعلمي دون دليل، ولا سبقه أحدٌ من العلماء إليها، بل إنهم قد خالفوه فيها (كما سيأتي)، هي دلالةٌ تحتمل أكثر من معنى (أوّلًا)، كما أن التزامها يوجب اضطرابها وفساد دلالتها (ثانيًا):

أما المعاني التي تحتملها:

أولها: قد يكون البخاري عندما قرن بين التراجم المتشابهة في الأسماء إنما فعل ذلك ليؤكد لنا التفريق، وأنه لم يكن غافلا عن الخلاف في الترجمتين، أو لم يكن غافلا عن التقارب بين الترجمتين وعن قرائن الجمع التي قد يراعيها غيرُه. وبذلك يكون القَرْنُ عند البخاري دالا على الضد مما زعم المعلمي، فعند المعلمي يدل القَرْنُ على احتمال اتحاد الترجمة، وبحسب هذا الاحتمال الذي أذكره سيدل القَرْنُ على علم البخاري بهذا الاحتمال، لكنه لا يلتفت إليه، بل سيدل القرنُ أن البخاري يرجح (ترجيحا قاطعا أو أغلبيا) التفريق: أنهما ترجمتان لراويين مختلفين.

ولو أخذنا بنظرية المعلمي في تواريخ روايات تاريخ البخاري، وأن رواية ابن سهل المقرئ هي آخر رواياته، وأن رواية ابن فارس سابقة لها: فسيكون البخاري عند تفريقه مع عدم القرن في رواية ابن فارس، ثم ما أجراه من تعديل بعد ذلك بقَرْن التراجم في رواية ابن سهل قد أراد أن يؤكد على رأيه الذي كان عليه، وأنه ليس بغافل عن احتمال الجمع، لكنه ما زال يرجح التفريق.

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

والذي يرجح هذا الاحتمال: أن العلماء كلهم لم يفهموا غير التفريق، حتى مع القَرن، قبل المعلمي.

ويرجحه أيضا: أن الأصل في المجتهد أن لا يُنسب إليه تَغيُّرُ الاجتهاد إلا بدليل قوي ؛ لأن تغيُّرَ الاجتهاد يعني أنه كان قد أخطأ في اجتهاده الأول، ثم عرف الصواب في اجتهاده الثاني(١). وهذا وإن كان ممكن الوقوع، بل قد وقع تَغيُّرُ الاجتهاد من أئمة الاجتهاد، وهو واقعٌ يزيدهم رِفْعةً علميةً، إلا أن الأصل – ولا شك – أن ذلك خلاف الأصل الغالب ؛ وإلا لو كان الغالبُ على الرجل الخطأ لما كان مستحقًّا منزلة أهل الاجتهاد أصلا ! ولذلك كان الأصل في تقريرات الإمام المجتهد هو الصواب، من حين بلوغه رتبة الاجتهاد، ولذلك لا يصح أن ننسب الخطأ إلى اجتهاد الإمام المجتهد (تقدّم أو تأخّر) بمجرد الخيالات التي نزعم استنباطها من منهجه!

وأما المعنى المحتمل الثاني: فهو أن البخاري عندما غيّر الترتيب في رواية ابن سهل، فقرن بين التراجم التي كان قد فرّقها في رواية غيره (كرواية ابن فارس)، على ما تبنّاه المعلمي: يريد فعلا أن ينبهنا إلى احتمال الجمع، لكنه ما زال يرجح التفريق، بدليل أنه لم يجمع صراحة. ولو كان يرجح الجمع في رواية ابن سهل، ولو أنه اكتشف خطأه عندما فرّق في رواية ابن فارس، ولو أنه أراد تنبيهنا إلى تغيّر اجتهاده من التفريق إلى الجمع لجمع الترجمتين في ترجمة واحدة، ثم نبهنا لاحتمال التفريق الذي كان عليه سابقا، كاختلاف الاسم أو النسب ونحو ذلك مما يوهم التفريق، وهو مما يفعله البخاري مرات كثيرة: أنه ينبه على وجوه الاختلاف في اسم الراوي الذي يرجح فيه أنها وجوه تسمية لراو واحد.

ويرجح هذا الاحتمال على احتمال المعلمي:

(١) ولا يعني ذلك منع القول بتغير اجتهاد الأئمة، كما هو ظاهر من كلامي.

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

أن اختلاف الاجتهاد في العادة لا يكون من التقرير إلى ضده: من التفريق البات إلى الجمع، بل الغالب أن يتدرّج الرأيُ إلى المنزلة الوسط، ثم قد ينتقل إلى الضد، وقد يبقى في المنطقة الوسطى، لكن انتقاله إلى الضد ليس هو الغالب، بل هو الأقل. والوسط في مسألتنا: هو ورود احتمال الجمع، بعد أن كان غائبا، لكنه احتمالٌ لم يبلغ حدّ ترجيحه. ولذلك استمرّ البخاري على التفريق، مع إلماحه إلى الاحتمال الضعيف لديه في الجمع من خلال قرنه.

فإن قيل: ما الفرق بين الاحتمالين المعنويين اللذين ذكرتهما ؟ ما دام البخاري في الاحتمالين كليهما يرى التفريق !

والجواب: أن الاحتمال الأول: يؤكد من خلاله البخاري على التفريق وعلى إصراره عليه، وأن الاختلاف في الراوي وقرائن الجمع فيه لم تكن غائبة عنه منذ فرق الترجمة إلى أن قرنها.

وأما الاحتمال الثاني: فالبخاري يبين ظهور احتمال الجمع لديه، ووجه القوة فيه، التي تؤثر في قوة ترجيحه القديم بالتفريق، لكنها لا تبلغ درجة تغيير الاجتهاد بالقول بالجمع، فما زال الأرجح لديه هو التفريق.

وأما كيف سيؤدي التزامُ نظرية المعلمي في دلالة (القَرْن) إلى اضطرابها وفساد دلالتها: فيتضح من الوجوه التالية :

١- عندما لا يكون في الرواة إلا راويان فقط مسميان بالاسم الذي سُمّيا به، وهما اثنان في اجتهاد البخاري، فهو يرى التفريق بينهما. فسيضطر البخاري حينئذ إلى القَرن، رغم تفريقه بينهما ! فكيف يمكن أن تطّرد دلالة القرن التي يزعمها المعلمي في هذه الحالة. هذا يعني أن هذا المنهج منهج مختلٌّ، لا يصح أن يُنسب إلى البخاري بمجرد الظنون والتوهمات، ولو ثبت

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

عنه هذا المنهج لكان هو بذاته نقدا موجها إليه، يُعاب به كتابه ومنهجه فيه.

ومن أمثلة ذلك: ترجم البخاري لرجلين يقال لهما (نهار)، ولم يترجم لأحد غيرهما بهذا الاسم، فلن يكونا إلا مقروني الترجمة اضطرارًا عند البخاري مهما اختلفت روايات (التاريخ الكبير)؛ ومهما كان اجتهاد البخاري في الجمع والتفريق، لأن الباب ليس فيه إلا ترجمتان(١). فلو أراد البخاري التفريق، وهو يتبع المنهج الذي زعمه المعلمي، كيف سيفعل ؟!

- إن فرق الترجمتين: ستبقى دلالة القرن تمنع من بيان مراده، بل تدل على خلاف مراده (وفق نظرية المعلمي).
- وإن جمعهما وهو يرى التفريق: كان أسوأ في الإيهام .

والواقع أن الحافظ عبد الغني المقدسي (ت٦٠٠هـ) قد علّقَ على هذه الترجمة بقوله: «قد فرق البخاري بين الراوي عن أبي سعيد والراوي عن أبي أمامه، ويُحتمل أن يكونا واحدًا»(٢). فلم يستطع أن يفهم من تصرف البخاري إلا أنه أراد التفريق، رغم ورود احتمال كونهما واحدًا عند عبد الغني.

وهذا التفريق ونحوه في (التاريخ الكبير) في الأسماء الثنائية التي لا ثالث لها ينسف دلالة القرن التي زعمها المعلمي.

٢- ومما يخرم قاعدةَ المعلمي في دلالة اقتران التراجم على عدم التفريق: أنه ربما قرن ترجمتين منفصلتين، فيهما اشتباه كبير، ومع ذلك ينصُّ البخاري على الافتراق، قاطعا جازمًا به ! مما يعني أنه لم يقرن بينهما للاحتمال، ولا للإشارة إلى قوة القول بالجمع، كما يزعم المعلمي.

---

(١) التاريخ الكبير (١٢٢/٨- ١٢٣رقم ٢٤٣٠، ٢٤٣١).

(٢) الكمال في أسماء الرجال لعبد الغني بن عبد الواحد المقدسي (١٥٨/٩رقم٥٧٥٩).

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

كما فعل في ترجمة (هلال بن أبي حميد الوزان)، ترجم له، وقرن به – في رواية ابن سهل[١] – ترجمة (هلال بن أيوب الصيرفي)، وقال في ترجمة الثاني: «وليس بالوزان»[٢].

وقد وهَّم الخطيبُ في (الموضح) البخاريَّ في هذا التفريق، ورجّح أن أيوب: ابن أبي حميد الوزان هو ابن أيوب الصيرفي نفسه[٣].

٣- ومما يخرم قاعدةَ المعلمي في دلالة اقتران التراجم على عدم التفريق: أننا وجدنا البخاري يقرن بين ترجمتين لا يُختلف في افتراقهما، ولا يمكن أن يُزعم بأن البخاري كان مترددا فيهما، ومع ذلك: فالبخاري قرن بين ترجمتيهما مع جزمه بالتفريق. مما سيعني –وفق تقرير المعلمي– أن البخاري يقرن الترجمتين لا للتفريق، ويقرن بينهما للتفريق أيضًا ! فكيف إذن نعرف مراد البخاري مع تحقق الأمرين في تاريخه: أنه مرات يقرن بين ترجمتين لمتشابهي الأسماء وهو لا يريد التفريق (بزعم المعلمي)، وهو مرات أخرى يقرن بينها وهو يريد التفريق، وهو غير مضطر للقَرْن ؛ إذْ يمكنه تفريق الترجمتين عن الاقتران دون إخلالٍ بالترتيب الهجائي الذي التزمه؟!

ومن أمثلة ذلك ما يلي:

---

(١) هو كذلك في المطبوع وفي نسخة أيا صوفيا، وهي من رواية ابن سهل كما جاء في صفحة عنوانها، وكما وُصفت به في تحقيق المعلمي – خاتمة المجلد الثامن: القسم الثاني من الرابع – (صـ٢– ٣).

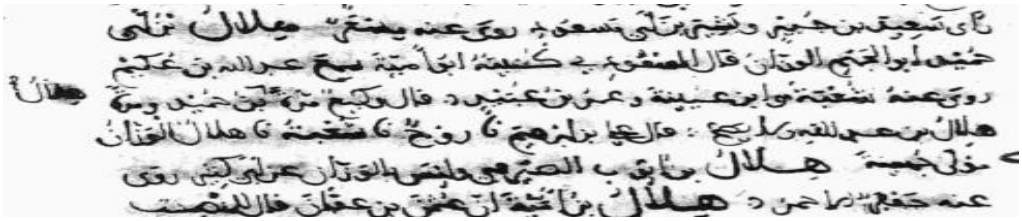

(٢) التاريخ الكبير للبخاري (٨/٢٠٧رقم ٢٧٢٩، ٢٧٣٠).

(٣) الموضح للخطيب – الوهم ٦٣– (١/١٨٦– ١٩٢).

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

ترجم البخاري لـ(زيد بن حُباب مولى بني ليث)، وقرن ترجمته بترجمة (زيد بن الحباب العكلي التميمي)[١]، وهما اثنان بلا خلاف[٢].

وترجم البخاري لـ(زيد بن جبير) وقرن به ترجمة لـ(زيد بن جبيرة)[٣]، وهما اثنان بلا اختلاف[٤].

وترجم البخاري قارنا بين (عبد الله بن عبيد الأنصاري)، و(عبد الله بن عبيد بن عمير الليثي)[٥]، فوهمه الخطيب في التفريق[٦]. لكن المعلمي رجح التفريق، وبَرّأَ بذلك البخاريَّ من الوهم، حيث قال في نهاية تعليقه: «فبرئ البخاري – ومن وافقه كأبي حاتم الرازي – من الوهم» ؛ لأنه فرَّق الترجمتين (ولو مع القَرْن). فصار التفريق مع القَرْن يدل على الجمع، وهو نفسه يدل على الافتراق !

٤- إذا كان البخاري يقرن التراجم من أجل بيان اتّحادها بغير جزم بذلك لبقاء الاحتمال، كما يقرر المعلمي. فلماذا يجعل مرات أخرى الترجمة ترجمةً واحدة – ولا يفرقها – مع بقاء الاحتمال، وهو يعلم بذلك الاحتمال ؟ فالاحتمال الوارد مرة يفرق معه الترجمة مع القرن (ومع التفريق أيضًا)، ومرة يجمع، فماذا بقي من هذه الدلالة: وهي تدل على الشيء وضده !

فمثلا: عقد الإمام البخاري بابا لمن اسمه (حاجز)، وهو لا يعقد – في العادة – بابا خاصًّا للاسم المنفرد، وإنما يجمع تراجم أصحاب الأسماء المفردة كلهم في باب

---

(١) التاريخ الكبير (٣/٣٩١ رقم ١٣٠١، ١٣٠٢).

(٢) انظر المتفق والمفترق للخطيب (٢/٩٧١- ٩٧٤ رقم ٥٢٧- ٥٢٨)، والمعجم في مشتبه الأسماء لأبي الفضل الهروي (١٢٦رقم١٩٧- ١٩٨).

(٣) التاريخ الكبير (٣/٣٩٠رقم ١٢٩٨، ١٢٩٩).

(٤) انظر تالي تلخيص المتشابه للخطيب (٢/٥١٧-٥١٨ رقم ٣٣٤، ٣٣٥)، ومعجم مشتبه الأسماء لأبي الفضل الهروي (١٤٠رقم ٢٢٥- ٢٢٦).

(٥) التاريخ الكبير (٥/١٣٢- ١٤٣رقم ٤٢٩، ٤٣٠).

(٦) الموضح للخطيب – الوهم ٤٣ – (١/١٣٥- ١٣٧).

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

خاص بهم. ولذلك علق المعلمي على هذا الباب بقوله: «إنما عقد هذا الباب هنا، والترجمة واحدة: لاحتمال أن يكون الراوي عن أم قتيبة غير الجسرى كما يأتي»[١]. ثم لم يذكر الإمام البخاري إلا ترجمة واحدة، قال فيها: « حاجز الجسري: عن شريك بن نملة، يعد في الكوفيين. قاله محمد بن يوسف سمع وكيعا عن شريك، ولم ينسبه إسحاق بن كعب عن شريك. وقال يحيى بن أبي بكير عن شريك عن جابر بن عبد الله المحاربي[٢]، وروى حجاج بن أرطاة عن حاجز بن عبد الله عن أم قتيبة بن مسلم»[٣].

فهنا ذكر الإمام البخاري (وفق تحقيق المعلمي لكتابه) ثلاثة أسماء في ترجمة واحدة:

١- حاجز الجسري .

٢- حاجز بن عبد الله المحاربي[٤] .

٣- حاجز بن عبد الله .

في حين فرق ابن أبي حاتم بين :

١- حاجز بن عبد الله: الراوي عن أم قتيبة بن مسلم .

٢- وحاجز بن عبد الله الجسري: الراوي عن شريك بن نملة[٥].

فعلق المعلمي على ترجمتي ابن أبي حاتم بقوله في حاشية التاريخ الكبير: «أفرده ابن أبى حاتم بترجمة، وقد أشار المؤلف رحمه الله إلى ذلك».

---

(١) التاريخ الكبير للبخاري – حاشية التحقيق – (١١٣/٣).

(٢) كذا في المطبوع، والظاهر أنه محرف عن حاجز بن عبد الله المحاربي، كما في كتاب من كلام أبي زكريا يحيى بن معين (رقم٢٧٥).
وقد صح ظني، فقد أثبت محققو الطبعة الجديدة للتاريخ الكبير الاسم على الصواب (حاجز بن عبدالله)، فانظر التاريخ الكبير– سنة ١٤٤٠هـ، بتحقيق: الدباسي، وإشراف: النحال – (٤٩٣/٣ رقم ٣٢٦١).

(٣) التاريخ الكبير للبخاري (١١٣/٣رقم ٣٨٢).

(٤) تحرفت في طبعة المعلمي إلى (جابر بن عبد الله)، كما سبق.

(٥) الجرح والتعديل (٣٠٥/٣ رقم ١٣٦٠– ١٣٦١).

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

فمع وجود الاحتمال عند الإمام البخاري، والذي دل عليه إفراده بابا لهذا الاسم الفرد (كما قال المعلمي نفسه)، فقد جمع البخاري الأسماء في ترجمة واحدة !

فصار منهج البخاري وفق تقرير المعلمي: الجمع عند الاحتمال، والتفريق مع القرن عند الاحتمال أيضًا. فلا صار يدل على الجمع، ولا على التفريق !

والحقيقة الثالثة: أن الاستدلال لقوة دلالة تفريق التراجم على التفريق بين أصحابها ما كانت لتحتاج إلى استدلال، لقوة الدلالة ووضوح الدليل فيها، لولا ما زعمه المعلمي، وتقليد المقلّدين له. فالبدهي المتقرِّر عند أي عالم سابق أو باحث متحرِّر هو أن تفريق التراجم يعني افتراق أصحابها عند المفرِّق (قطعًا منه أو ترجيحا أغلبيا) ؛ إلا إن جاء الدليل الذي يسمح بخروجنا عن هذا الأصل استثناءً منه، فعندها يمكن أن نعتبر تفريق التراجم غير دال على افتراق أصحابها ؛ لأن الدليل الذي أجاز الاستثناءَ أَبقىٰ الأصلَ على دلالته بغير وجوده. ولذلك وجدنا العلماء كلهم على اعتبار هذا المعنى المخالف لادّعاء المعلمي:

ولذلك لم يراعها الخطيب في مواطن أخرى من توهيماته، ولا راعاها أحدٌ من العلماء قبل المعلمي! لم يراعوها حتى مع قرن التراجم كما في زعم المعلمي !! فالخطيب البغدادي لم يكن وحده الغافل عن منهج البخاري الذي اكتشفه المعلمي، بل كل العلماء قبله وبعده كانوا غافلين .. وفق زعم المعلمي. ولذلك لم يزعم المعلمي أن أحدا قرّر هذا المنهج المكتشَف قبلَه، ولن يقدر على هذا الزعم. وكان الأَولى به أن يصرِّح بأنه يخالف الأئمة كلهم، وقد وقف بنفسه على خلافه لهم في دعوى وجود هذا المنهج في تاريخ البخاري ! ثم يحق له بعد هذا البيان أن يخالفهم بالدليل، لو أمكنه ذلك.

وسأذكر هنا نماذج من العلماء الذين لم يفهموا من تفريق البخاري بين التراجم إلا الحكم منه بافتراق أصحابها، حتى مع قَرن التراجم :

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

١- أبو حاتم الرازي وابنه أبو محمد ابن أبي حاتم:

فمثلا: قال البخاري في التاريخ: «خبيب بن عبد الله: سمع عائشة، قاله سعيد بن أبي هلال، عن يحيى بن عبد الله بن مالك»[١]، ثم قال في الترجمة المستقلة التالية لها مقرونةً بها: «خبيب بن عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي: مات قبل أن يُستخلف عمر بن عبد العزيز، روى عنه عثمان بن حكيم، قاله عبد الله بن محمد الجعفي...»[٢] .

فتعقبة ابن أبي حاتم في (بيان خطأ البخاري) بقوله: «فصلهما وهما واحد، سمعت أبي يقول: هما واحد»[٣].

في أمثلة عديدة مثل هذه الترجمة، لا يَعُدُّ أبو حاتم وابنُه تفريقَ البخاري (ولو مع القَرْن -حسب تعبير المعلمي) عدمَ تفريق منه، بل فهما من ذلك أن البخاري يفرق[٤].

٢- **وابن حبان:** وهو من أتبع الناس للبخاري ومن أكثرهم إفادة من تاريخه[٥]، ومع ذلك كان يَعُدُّ تفريقَ الترجمة عند البخاري دالا على تفريق الأعيان، لو مع قرن التراجم .

فمن فرق بينهما البخاري، ولو أنه قرن بينهما في ترجمتين متواليتين، يعدهما ابن حبان شخصين مختلفين ويترجم لهما ترجمتين متباينتين أيضا، اتباعا منه لما فهمه

---

(١) (رقم ٧١٣).

(٢) (رقم ٧١٤).

(٣) بيان خطأ البخاري لابن أبي حاتم (رقم ١٣٤).

(٤) انظر بيان خطأ البخاري (رقم١٣٤، ٢٢٦، ٣٣٨، ٣٤٠، ٤١١، ٥٧٥، ٦٢٨).

(٥) قال الحافظ ابن حجر عن ابن حبان في تهذيب التهذيب – ترجمة سلام بن مسكين –: « وهو يتبع البخاري دائما»، (٢٨٢/٤)، وقال أيضًا – في ترجمة أبي عاصم الضحاك بن مخلد –: «ومن عادته اتّباع البخاري» (٤٥٢/٤).

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

من تصرف البخاري، ولم يراع ما ادعاه المعلمي. وهذا كثير جدا، وهو الأصل في تصرف ابن حبان .

وانظر من أمثلة ذلك:

- ترجمة (ربيع بن حبيب أبو سلمة الحنفي) وترجمة (ربيع بن حبيب: سمع الحسن وابن سيرين)[١].
- وترجمة (سعيد بن عبد الرحمن أبو شيبة الزبيدي: وكان بالري)، وترجمة (سعيد بن عبد الرحمن أبو شيبة الزبيدي، سمع مجاهدا»، فرقهما البخاري في ترجمتين مقترنتين[٢]، ففرقهما ابن حبان في ترجمتين[٣]، مع أن المعلمي أورد ما يدل على أنهما واحد ورجح ذلك[٤]. فلم ينظر ابنُ حبان إلى احتمال أن يكون البخاري أراد الجمع، مع أن الجمع في الحقيقة هو الراجح، بل زاد فزعم أن أحدهما (الزبيري) بالراء والآخر بالدال (الزبيدي)، وجعل كل واحد منهما في طبقة تختلف عن طبقة الآخر: أحدهما من أتباع التابعين والآخر من تبع أتباع الأتباع.

٣- والدارقطني :

ومن أمثلة ذلك هاتان الترجمتان :

- ترجم البخاري لإسماعيل بن أبي سعيد المهري المدني وأخطأ فخلط ترجمته بترجمة إسماعيل بن أبي سعيد شَرْوَس الصنعاني، فصارا عنده شخصًا واحدا، ثم قرن به ترجمة جديدة لمن سماه: إسماعيل أبو سعيد: روى عن

(١) التاريخ الكبير (رقم ٩٤٥، ٩٤٦)، مع الثقات لابن حبان (٢٩٩/٦، ٢٩٩- ٣٠٠).
(٢) التاريخ الكبير للبخاري (رقم 1644، ١٦٤٥).
(٣) الثقات لابن حبان (٣٦٥/٦- ٣٦٦) (٢٦٠/٨- ٢٦١).
(٤) كما تجده في التاريخ الكبير وحاشية تحقيقه (٤٩٢/٣).

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

عكرمة، وروى عنه معمر[١]. فخطأه الدارقطني في ذلك، وبين أن إسماعيل بن أبي سعيد الصنعاني هو نفسه الذي روى عن عكرمة وروى عنه معمر[٢].

لكن المعلمي ما زال مُصِرًّا أنه لا وهم ؛ لأن البخاري قرن الترجمتين، مكتفيا بهذه الإشارة عن التصريح، لورود الاحتمال !

والمهم هنا: هو أن الدارقطني لم يفهم هذه الإشارة المزعومة، وعدَّ ذلك وهما من البخاري.

- وفي ترجمة إسماعيل بن أبي شعير الصنعاني في التاريخ الكبير، فرقها البخاري عن الترجمة السابقة لها مقرونةً بها، وهي ترجمة إسماعيل بن شَرْوَس الصنعاني[٣]، فوهمه الدارقطني في هذا التفريق، مع أن الترجمتين كانتا مقرونتين في النسخة التي عند الدارقطني[٤].

٤- وأبو الفضل الهروي (المتوفى حوالي سنة ٤٥٠هـ):

كما في ترجمة (تميم بن حَذْلَم) و(تميم بن حِذْيَم) في معجم مشتبه الأسماء لأبي الفضل الهروي[٥]، موازنة بالتاريخ الكبير للبخاري[٦]، والموضح لأوهام الجمع والتفريق للخطيب[٧].

---

(١) التاريخ الكبير (١/٣٥٧رقم١١٣٠- ١١٣١).
(٢) الموضح للخطيب (١/٣- ٤).
(٣) التاريخ الكبير (١/٣٦٠ رقم١١٣٩) (١/٣٥٩- ٣٦٠ رقم ١١٣٨).
(٤) كما هو ظاهر عبارته عند الخطيب في الموضح (١/٤)، وفي حاشية التاريخ الكبير للبخاري (١/٣٦٠ الحاشية رقم ١).
(٥) معجم مشتبه الأسماء لأبي الفضل الهروي- تحقيق نظر الفريابي - (٨٢رقم ٩٩، ١٠٠) - وتحقيق محمد بن علي الأزهري - (٩٤رقم ٢٦٥- ٢٦٦)
(٦) التاريخ الكبير (٢/١٥٢- ١٥٣رقم ٢٠٢٠، ٢٠٢١).
(٧) الموضح للخطيب - الوهم ٢١- (١/٧٦- ٨١).

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

ولا راعاها المتأخرون من أئمة الحديث :

٥- كابن عساكر مؤرخ دمشق (ت٥٧١هـ):

فلما ترجم البخاري لسلمة بن بشر بن صيفي، وقرن بها ترجمةً أخرى لسلمة بن بشير الدمشقي[١]، قال ابن عساكر متعقبا: «فرق البخاري بينهما وتابعه ابن أبي حاتم ... وعندي أنهما واحد»[٢]، فلم يفهم ابن عساكر إلا أن البخاري فرق بين الترجمتين رغم قَرْنه بين الترجمتين، ورغم أن ابن عساكر أورد الترجمتين من رواية أبي الحسن ابن سهل المقرئ التي جعلها المعلمي آخر الروايات والتي قرنت بين الترجمتين.

وأما مع عدم القرن فما أكثر أمثلة اعتبار ابن عساكر تفريق التراجم تفريقا بين أصحابها[٣].

٦- وعبد الغني المقدسي صاحب الكمال (ت٦٠٠هـ):

---

(١) التاريخ الكبير (٨٣/٤ رقم ٢٠٣٩، ٢٠٤٠).

(٢) تاريخ دمشق (١٠/٢٢ - ١١).

(٣) كما تجده في التراجم التالية:

١- (محمد بن أبي الدرداء)، وترجمة: (محمد بن سليمان بن أبي الدرداء): التاريخ الكبير (٧٧/١، ٩٨)، وتاريخ دمشق لابن عساكر (٤٤٢/٥٢).

٢- وفي ترجمة: (محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوى)، وترجمة: (محمد بن زيد: سمع ابن الزبير وابن عباس في المتعة): التاريخ الكبير (٨٤/١، ٨٥)، وتاريخ دمشق لابن عساكر (٥٤/٥٣).

٣- وفي ترجمة: (مالك بن دينار: أبو هشام)، وترجمة (مالك بن زياد)، فرق بينهما البخاري (٣١٠/٧، ٣١٣)، فوهمه ابن عساكر، وقال: «فرق بينهما وهما واحد»، تاريخ دمشق (٤٤٤/٥٦)، وسبقه إلى هذا التوهيم عبد الغني بن سعيد الأزدي المصري، كما تراه في ملحق بآخر التاريخ الكبير للبخاري (٤٥٤/٨).

٤- وفي ترجمة: (يزيد بن عبد الله بن موهَب)، وترجمة: (يزيد بن موهب الأملوكي): (٣٤٥/٨، ٣٥٧): قال ابن عساكر: «كذا فرق بينهما، وهما رجل واحد»، تاريخ دمشق (٢٧٣/٦٥).

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

فلما ترجم البخاري لرجلين يقال لهما (نهار)، ولم يترجم لأحد غيرهما بهذا الاسم، فلن يكونا إلا مقروني الترجمة عند البخاري مهما اختلفت الروايات عنه[١]، فعلق عبد الغني المقدسي على ذلك بقوله: «قد فرق البخاري بين الراوي عن أبي سعيد والراوي عن أبي أمامه، ويُحتمل أن يكونا واحدًا»[٢]، ففهم أن هذا الصنيع من البخاري تفريق بين الترجمتين .

٧- والمزي (ت٧٤٢هـ):

كما في التراجم التالية:

- ترجم البخاري لرجلين يقال لهما (نهار)، ولم يترجم لأحد غيرهما بهذا الاسم، فلن يكونا إلا مقروني الترجمة عند البخاري مهما اختلفت الروايات عنه[٣]، فاعتبر المزي ذلك تفريقا كما تجده في (تهذيب الكمال)، متنبها لما نقله محققه عن خط المزي ردًّا منه على جمع المقدسي[٤].
- وانظر ترجمة سلمة بن بشر بن صيفي في (تهذيب الكمال)[٥]، موازنة بـ(التاريخ الكبير)[٦].
- وترجمة كيسان بن عبد الله بن طارق في (تهذيب الكمال)[٧]، موازنة بـ(التاريخ الكبير)[٨].

---

(١) التاريخ الكبير (١٢٢/٨- ١٢٣رقم ٢٤٣٠، ٢٤٣١).
(٢) الكمال في أسماء الرجال لعبد الغني بن عبد الواحد المقدسي (١٥٨/٩رقم٥٧٥٩).
(٣) التاريخ الكبير (١٢٢/٨- ١٢٣رقم ٢٤٣٠، ٢٤٣١).
(٤) تهذيب الكمال للمزي (٢٦/٣٠- ٣٠).
(٥) تهذيب الكمال (٢٦٦/١١- ٢٦٧).
(٦) التاريخ الكبير (٨٣/٤رقم ٢٠٣٩، ٢٠٤٠).
(٧) تهذيب الكمال (٢٣٩/٢٤- ٢٤٠).
(٨) التاريخ الكبير (٢٣٣/٧- ٢٤٣، رقم ١٠٠١، ١٠٠٢).

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

٨- **والذهبي (ت٧٤٨هـ)**[١]:

كما فيما يلي:

- عباد بن كثير في (الميزان)[٢]، موازنة بترجمة البخاري في (التاريخ الكبير)[٣].
- عبد الملك بن عبد الرحمن الذِّماري، وعبد الملك بن عبد الرحمن الشامي، فرقهما البخاري مقرونيين[٤]، فاعتبره الذهبي تفريقا[٥].

٩- **ومُغُلْطاي (ت٧٦٢هـ)** :

فانظر التراجم التالية:

- ترجمة رزين بن حبيب الجهني: في إكمال تهذيب الكمال (٤/ ٣٧٨رقم ١٥٩٣)، موازنة بالتاريخ الكبير (٣/ ٣٢٤ رقم ١٠٩٨، ١٠٩٩) .
- وترجمة زياد بن رياح: في إكمال تهذيب الكمال (٥/ ١٠٥ رقم ١٧٢٠)، موازنة بالتاريخ الكبير (٣/ ٣٥١-٣٥٣رقم ١١٩٠، ١١٩١) .
- وترجمة سعيد بن خثيم: في إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (٥/ ٢٨٥رقم ١٩٣٢)، موازنة بالتاريخ الكبير (٣/ ٤٧٠ رقم ١٥٦٣، ١٥٦٤) .
- وترجمة صالح بن عبيد: مصرحا بتوالي الترجمتين (٦/ ٣٣٩رقم ٢٤٦٢)، موازنة بالتاريخ الكبير (٤/٢٨٦رقم ٢٨٣٥، ٢٨٣٦) .

---

(١) كما في ترجمتي: عباد بن كثير في الميزان (٢/٣٣٦- ٣٤٠رقم ٣٩٣٢، ٣٩٣٣)، موازنة بترجمة البخاري في التاريخ الكبير (٦/٤٣رقم ١٦٤١، ١٦٤٢).

(٢) ميزان الاعتدال (٢/٣٣٦- ٣٤٠رقم ٣٩٣٢، ٣٩٣٣).

(٣) التاريخ الكبير (٦/٤٣رقم ١٦٤١، ١٦٤٢).

(٤) التاريخ الكبير (٥/٤٢٢ رقم ١٣٧١، ١٣٧٢).

(٥) تذهيب التهذيب للذهبي (٦/١٥٠).

- وترجمة منقذ بن قيس: في إكمال تهذيب الكمال (١١/ ٣٧٦رقم ٤٧٥٢)، موازنة بالتاريخ الكبير (٨/ ١٨ رقم ١٩٩١، ١٩٩٢) .

١٠- وابن حجر (ت٨٥٢هـ) :

وهذا كثير جدا من الحافظ ابن حجر، لكن من ألطف المواضع الدالة على عمق دلالة الترجمتين مع الاقتران على التفريق عند ابن حجر: أنه في تفريق البخاري بين تميم بن حَذْلَم وتميم بن حِذْيَم في التاريخ الكبير[١]، مع ما أورده في الصحيح مما يدل على أن (ابن حذلم) هو نفسه الذي ترجم له بـ(ابن حذيم) ؛ لأنه أورد في الصحيح قصة ابن حذيم التي ذكرها في التاريخ منسوبة لابن حذلم، وهي القصة التي ذكر المعلمي أنها دالة على أن البخاري عاد في الصحيح إلى الجزم بكونهما واحدا، مع أنه في التاريخ كان مترددا في ذلك بزعم المعلمي[٢]. فلما وقف الحافظ ابن حجر على تصرف البخاري في التاريخ وفي الصحيح، فأورد احتمال أن تكون القصة الواحدة وقعت لشخصين اثنين أحدهما هو ابن حذلم والآخر هو ابن حذيم، وأن البخاري في الصحيح رجح أنها وقعت لواحد، وأما في التاريخ فلم يرجح شيئا: أي لم يرجح هل تكررت القصة الواحدة مرتين لشخصين ؟ أم هي لشخص واحد[٣]!!

فلا يَرِدُ عند ابن حجر أي احتمال في دلالة قرن الترجمتين؛ إلا أنه دالٌّ على التفريق، وأنهما ترجمتان لشخصين اثنين مختلفين عند البخاري، مهما قويت قرائن الجمع، حتى بلغت عند المعلمي حد ادّعاء جزم البخاري بالجمع في الصحيح ! مع ذلك: لا مانع عند ابن حجر من إيراد الاحتمال الذي في غاية البعد: وهو تَكَرُّرُ القصة الواحدة، ولشخصين أحدهما يقال له (تميم بن حذلم) والآخر (تميم بن حذيم)! ولا يَرِدُ

(١) التاريخ الكبير (٢/١٥٢- ١٥٣رقم ٢٠٢٠، ٢٠٢١).
(٢) الموضح (١/٧٩).
(٣) انظر تغليق التعليق لابن حجر (٢/٤٠٩- ٤١١).

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

عند ابن حجر أبدًا أن البخاري أراد التنبيه على احتمال الجمع بينهما!! فإلى هذا الحد البعيد يغيب عن ذهن الحافظ ابن حجر ما ادّعاه المعلمي من منهجٍ للبخاري: في دلالة التفريق مع القَرْن.

وانظر من أمثلة اعتبار الحافظ ابن حجر أن عقد البخاري ترجمتين تفريقا حتى مع القَرْن:

- تهذيب التهذيب لابن حجر – ترجمة أنس القيسي البصري – (٣٧٩/١) موازنة بالتاريخ الكبير (٢/ ٣١ رقم١٥٨٥، ١٥٨٦) .
- تهذيب التهذيب – ترجمة أهبان الغفاري ابن امرأة أبي ذر – (١/ ٣٨١)، موازنة بالتاريخ الكبير (٢/ ٤٥ رقم ١٦٣٤، ١٦٣٥) .
- تهذيب التهذيب – ترجمة رزين بن حبيب الجهني – (٣/ ٢٧٥– ٢٧٦)، موازنة بالتاريخ الكبير (٣/ ٣٢٤ رقم ١٠٩٨، ١٠٩٩) .
- ترجمة سعيد بن خثيم في التهذيب (٤/ ٢٢– ٢٣)، موازنة بالتاريخ الكبير (٣/ ٤٧٠ رقم ١٥٦٣، ١٥٦٤) .
- ترجمة صالح بن عبيد في التهذيب (٤/ ٣٩٦– ٣٩٧)، موازنة بالتاريخ الكبير (٢٨٦/٤رقم ٢٨٣٥، ٢٨٣٦) .
- ترجمة عبد الرحمن بن ثابت الأنصاري الأشهلي في التهذيب (١٥٢/٦)، موازنة بالتاريخ الكبير (٢٦٥/٥– ٢٦٦رقم ٨٥٧، ٨٥٨).
- ترجمة محمد بن خالد القرشي في التهذيب (٩/ ١٤٦)، موازنة بالتاريخ الكبير (١/ ٧٣رقم ١٨٥، ١٨٦) .
- وترجمة منقذ بن قيس في التهذيب (١٠/ ٣١٧)، موازنة بالتاريخ الكبير (٨/ ١٨ رقم ١٩٩١، ١٩٩٢) .

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

- وتعجيل المنفعة لابن حجر – ترجمة إسماعيل بن ثوبان – (١/ ٣٠٤-٣٠٦رقم٤٩)، والتاريخ الكبير (١/ ٣٤٩ رقم ١٠٩٨، ١٠٩٩)، وخطّأ ابنُ حجر جمعَ ابنِ أبي حاتم بين الترجمتين، وحُكمَه بالاتفاق، وعدَّ هذه الترجمة من فوات الخطيب في (المتفق والمفترق) .

والحقيقة الرابعة: أن ما نسبه المعلمي إلى البخاري من أنه إذا قرن ترجمتين فهي إشارة من البخاري إلى احتمال الاتفاق: هي دعوى من المعلمي، لم يذكرها البخاري، وإنما استنبطها المعلمي – قد يزعم – بالاستقراء، لكني وجدت الاستقراء لا يدل عليه، فقد يفرق البخاري التراجم ولا يقرنهما ببعض، وهو يرجح أنهما واحد(١).

---

(١) ومن أمثلة ذلك :

١- ترجمة محمد بن القاسم بن عيسى بن سميع، ذكر بعدها ترجمة محمد بن عيسى الوابشي، ثم ذكر ترجمة محمد بن عيسى بن سميع القرشي، وقال البخاري في آخر ترجمته: «يقال هو الأول»، التاريخ الكبير (٢٠٣/١ رقم ٦٣٠– ٦٣٢)، وانظر بيان خطأ البخاري لابن أبي حاتم (رقم٢٦)، والموضح (٤٤/١ –٤٥).

٢- وترجمة: (عبد الله بن عيسى الجَنَدِي: عن محمد بن أبي محمد)، قال البخاري: «إن لم يكن هو الأول، فلا أدري»، وذكر قبله راويًا آخر لا علاقة له بالجَنَدِي، وقبله ذكر المقصود، وهو (عبد الله بن عيسى بن بحير)، التاريخ الكبير (١٦٣/٥– ١٦٤رقم ٥١٤، ٥١٦)، وفي ترجمة: (محمد بن أبي محمد عن أبيه عن ابى هريرة) بيّن البخاري دليل الجمع (٢٢٥/١– ٢٢٦). وقد جمع بينهما ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (١٢٦/٥–١٢٧).

٣- وترجمة: محمد بن أبي جميلة النصري، قال البخاري في آخرها: «إن لم يكن ابن أبي جميلة هذا ابنَ سليمان، فلا أدري». وبعدها بأربعين صفحة ترجم لمحمد بن سليمان أبي ضمرة النصري، وقال أيضًا: «إن لم يكن محمدَ بنَ أبي جميلة، فلا أدري». انظر التاريخ الكبير (٥٨/١، ٩٨)، ولذلك جزم ابن حبان بأنهما واحد في كتاب الثقات (٣٩٢/٧).

وهذا التعبير: «إن لم يكن فلان، فلا أدري» قد يستعمله البخاري فيمن يرجح فيه الجمعَ بين الراويين، كما تجده في ترجمة حبيب بن جُرَي النهدي الكوفي، قال فيه: «إن لم يكن ابن كليب، فلا أدري»، التاريخ الكبير (٣١٤/٢)، في حين قال في ترجمة والده: جُرَي بن كليب النهدي: «أراه والد حبيب»، التاريخ الكبير (٢٤٤/٢). =

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

=ولم أجد الرازيين (أبا حاتم وأبا زرعة) والخطيب البغدادي ناسبِين الوهمَ إلى البخاري فيما فَرّقَ ترجمته لكنه نبه فيه على العلاقة بنحو هذه العبارة فيما يحكونه عنه من أوهام التفريق، مما يدل على أنهم يَعدُّون قولَه هذا مما يُبرِّئُ ساحته من احتمال الوهم.

٤- وترجمة: (محمد بن عمرو بن الحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي المدني)، فرقها عن ترجمة: (محمد بن عمرو الهاشمي: عن زينب)، ثم قال في الثاني: «إن لم يكن هذا هو الأول، فلا أدري. يعني: محمد بن عمرو بن الحسن)، وكان فرق بين الترجمتين بترجمة (محمد بن عمرو بن الحارث بن المصطلق الخزاعي الأزدي)، مع أن الخزاعي يروي عن جدته زينب، فالاشتباه فيه كبير، مع ذلك لم يقرن بينهما. فانظر التاريخ الكبير (١/١٨٩- ١٩١). وقد عدّ ابن عساكر هذا الفعل من البخاري تفريقًا بين الترجمتين (٥٥/١٨).

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

وقد يقرن البخاري ترجمتين وهو يقول بالتفريق[١] .

وقد يقرن البخاري ترجمتين، ويقول ما يوهم الجمع، وهو لا يقول بالجمع[٢].

---

(١) كما في ترجمتي عباد بن كثير :

١- قال في الأول: « عباد بن كثير الرملي: فيه نظر». التاريخ الكبير (٦/٤٣رقم ١٦٤١).

٢- وقال في التالي له: « عباد بن كثير الثقفي البصري: سكن مكة، تركوه»، التاريخ الكبير (٦/٤٣رقم١٦٤٢).

وواضح من اختلاف البلد، واختلاف منزلة الجرح والتعديل: أنهما عند البخاري اثنين. ولذلك صرح مغلطاي أن البخاري فرق بينهما في إكمال تهذيب الكمال (٧/١٨١ رقم ٢٧٠٤)، وقد جرى على أن البخاري يفرق بينهما كل من المزي في تهذيب الكمال (١٤/١٤٥- ١٥٤)، والذهبي في الميزان (٢/٣٣٦- ٣٤٠رقم ٣٩٣٢، ٣٩٣٣)، وابن حجر في التهذيب (٥/١٠٠- ١٠٣).

(٢) في ترجمة: ثابت بن هُرْمز أبي المقدام الحداد، ترجم البخاري عقبها مباشرة ترجمة مقرونةً بها، وهي ترجمة: ثابت بن هُرَيمز (بالتصغير)، وقال البخاري فيها: «قال أحمد: هو ثابت بن هرمز، ويقال: هريمز»، التاريخ (٢/١٧١- ١٧٢). فرُغم أن البخاري قرن بينهما، ورغم أنه ذكر ما يوهم أنهما واحد، وأن ابن هُرَيمز هو ابن هرمز، لم يفهم أحدٌ أن البخاري يريد الجمع. فابن أبي حاتم، فرق بينهما (٢/٤٥٨، ٤٥٩)، وابن حبان في الثقات لم يجمع بينهما (٦/١٢٤)، وقال: «ومن زعم أنه ثابت بن هرمز، فإنما تورّع عن التصغير»، ففهم أن مراد البخاري أن يقول: إن من سمى ابن هُرَيمز بابن هُرْمز إنما سماه بذلك تورعا عن تصغيره، لا أنه جمعه بالذي سبقه. ولم يعدهما المزي واحدا، بدليل أنه ما ذكر في شيوخ ابن هرمز أحدا من شيوخ أو تلامذة ابن هريمز، كما في تهذيب الكمال (٤/٣٨٠- ٣٨١).

رغم أن الاثنين كوفيان، وطبقتهما تكاد تكون واحدة، فابن هريمز (المصغر) يروي عنه مغيرة بن مِقْسَم الذي يشترك في بعض شيوخه مع الثوري وشعبة اللذين يرويان عن ابن هرمز (مكبرا). مع ذلك ما أراد البخاري الجمع، ولا ادّعاه المعلمي ولا من سبقه عليه.

فاقترانُ الترجمتين، والعبارة الموهمة بالجمع، واتحاد البلد، واتحاد الطبقة كل تلك القرائن لم تكن بالأمور الكافية لاعتبار أن البخاري أراد الجمع بين الترجمتين، ولا حتى عند المعلمي ؛ إلا عند محقق (تهذيب الكمال) الذي اغترّ بظاهر تصرف البخاري، وظنه يقصد التنبيه على الجمع، غافلا عن دلالة تفريق البخاري نفسه للترجمة في ترجمتين اثنتين تِباعًا.

المهم: أن تعلم أن المعلمي لم يلتزم بدلالة هذه القرينة في فهمه لتصرف البخاري.

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

وقد يفرق البخاري التراجم بلا اقتران، وتكون لراو واحد، كما يصرح هو بذلك[١]، وقد يشير إلى شكه في الجمع في أحد تلك التراجم[٢].

(١) ترجم البخاري لسعيد الحمصي الشامي، وقال في آخر ترجمته: « إن لم يكن ابن زرعة، فلا أدري » (٤٦٦/٣- ٤٦٨)، ثم ترجم في باب آخر لسعيد بن زرعة (٤٧٢/٣). ففرق الترجمة، وهو يرجح أنهما واحد.

(٢) ترجم البخاري للحكم بن ظهير، وذكر في ترجمته أنه رُوي أيضا عمن اسمه الحكم بن أبي خالد، وعمن اسمه الحكم المكي، ثم قال: « فلا أدري ما هذا من ذاك»، التاريخ الكبير (٣٤٥/٢)، مع أنه ترجم للحكم بن أبي خالد ترجمة منفصلة (٣٣٨/٢)، وللحكم المكي أيضًا ترجمة منفصلة (٣٤٢/٢)، وقال في ترجمة المكي بعد أن ذكر أن في الرواة الحكم بن أبي خالد كذلك: «فلا أدري ما هذا من ذاك»، كما قال في ترجمة الحكم بن ظهير.

وقد رجح المعلمي أنهم واحد ، كما في تعليقه على هذه التراجم.

لكن البخاري فرق، وما قرن التراجم بعضها ببعض، بل ظاهر عباراته التوقف عن الجمع بينها.

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

المبحث الثاني:

الدليل الثاني عرض ومناقشة

الدليل الثاني للمعلمي رحمه الله: أنه وجد كثيرا من التراجم التي أوردها البخاري متتابعةً (مع القَرْن)، كان الصواب فيها أنها لشخص واحد، أو الأرجح أنها كذلك ولو ظنًّا راجحًا، فزعم المعلمي أنه لا يصح تفريق التراجم إلا مع الجزم بافتراق الرواة، وأن غلبة الظن بافتراقهم لا تكفي للتفريق بين التراجم، وأن هذا هو ما كان يفعله البخاري: يترجم ترجمتين، مع قَرْنهما، للإشارة إلى احتمال الاتفاق من خلال هذا الاقتران.

فانظر إلى المعلمي وهو يتعقب الخطيب بقوله: « ودليل الخطيب على جزمه»، وفي موطن آخر يصرح المعلمي بقوة دليل الخطيب في التوهيم، لكنه يقول: «لكنه لا يبلغ حد القطع»[(١)]، ويدافع عن البخاري في موطن ثالث فيقول: «فلا يزال في الجزم بالاتحاد وقفة، وإن كان هو الراجح فيما يظهر»[(٢)]، وهذا شأن المعلمي في عامة ما لا يجد له جوابا، يزعم صواب موقف البخاري لأنه تورع ولم يجزم[(٣)] .

وهذه مغالطة من المعلمي: إذ لو كان الأمر كما يزعم، لوجب أن يجمع البخاري الترجمتين في ترجمة واحدة، ما دام احتمال الجمع هو الأقوى، وإن كان احتمال الافتراق موجودا بدرجة أضعف، مع التنبيه إلى احتمال الافتراق (لو أحب التدقيق في ذكر مستندات رأيه)؛ لأن الحكم يجب أن يكون للأرجح ظنا، ولأن دلالة تفريق الترجمة على عدم الجمع أقوى من دلالة القرن على الجمع، فاستعمال القرن مع التفريق سيؤدي إلى ضدّ الحكم الذي يقتضيه حال الترجمة، عند رجحان الجمع على الافتراق عند البخاري.

وأما محاولة المعلمي بالإيهام بأن الجمع لا يكون إلا مع القطع بالجمع، وأن ورود احتمال الافتراق ولو بضعف يمنع من الجمع فهي مغالطة ثانية ؛ إذ إن علم

---

(١) في تعليقه على الوهم العاشر (٤٠/١)، وعلى الوهم الخامس (٢٠/١).

(٢) في تعليقه على الوهم الثامن والأربعين (١٤٧/١).

(٣) انظر مثلا: الوهم ٣٣، ٣٥، ٣٨ (١١٨/١، ١٢٠، ١٢٦).

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

تراجم الرواة كغيره من العلوم، تفاريعه يصح إثباتها باليقين وبالظن الراجح، ولا يلزم فيها القطع. فإن تَرجَّحَ عند عالم جَمْعُ اسمين لراو واحد، وجب عليه جمعهما في ترجمة واحدة، لكي لا يُظن أنه يُرجِّح التفريق.

في حين أن المعلمي في مواطن أخرى ينقض هذا التقرير، فيعترف أن البخاري ربما جعل الترجمتين ترجمة واحدة، ورجع عما كان عليه من التفريق، من غير جزم منه في ذلك(١)، فهو يرجح الجمع مع عدم الجزم ! وحتى عندما يذكر البخاريُّ حديث رجل في ترجمة آخر يشبهه في الاسم: لا يدل ذلك عند المعلمي على جزم البخاري أنهما شخص واحدٌ(٢).

---

(١) لما خطّأ أبو حاتم البخاريَّ في فصله بين ترجمتين، علق عليه المعلمي بأن البخاري قد جعلهما ترجمة واحدة، كما يريد أبو حاتم، لكن المعلمي قال: «هما في التاريخ في ترجمة واحدة، ولم يجزم بأنهما واحد». بيان خطأ البخاري (رقم ١٩٣). يعني جمعهما، من غير جزم !

وفي ترجمة: إبراهيم بن بُديل الخزاعي في التاريخ الكبير، أورد البخاري إسنادًا سمى الراوي فيه رجلا في الإسناد بـ(عبد الله بن بديل)، ومع أن الاسم مختلفٌ تماما (إبراهيم) و(عبد الله)، فلمجرد ذكر الاسناد الذي فيه ذكر عبد الله في ترجمة إبراهيم قال المعلمي: «وسيأتي في هذه الترجمة ذكر عبد الله بن بديل عن عمرو بن دينار فكأن المؤلف رحمه الله تعالى يشير إلى احتمال ان يكون ابراهيم وعبد الله واحدا أو أخوين». التاريخ الكبير (٢٧٥/١ رقم ٨٨٦). فعند المعلمي: لا مانع أن يجمع البخاري بين اسمين متباينين في ترجمة واحدة على احتمال أنهما شخص واحد، فعند المعلمي لم يشترط البخاري الجزم بأنهما واحد، واكتفى بالاحتمال ! فما بال البخاري – عند المعلمي – يفرق لعدم الجزم، ولمجرد الاحتمال إذن ؟!

وفي ترجمة يزيد بن نعامة الضبي، قال المعلمي: « ذكر المؤلف هذه الترجمة هنا في عداد الصحابة يقتضى أنه يرى أن لهذا الرجل صحبة. وقال ابن أبي حاتم: " تابعي لا صحبة له حكى البخاري ان له صحبة وغلط ". أقول: في تهذيب التهذيب عن علل الترمذي عن المؤلف أن حديث هذا الرجل مرسل، فكأنه إنما ذكره هنا للاحتمال». التاريخ الكبير (٣١٣/٨-٣١٤ رقم 3144)

(٢) في ترجمة حبيب بن الشهيد البَصْري، أورد البخاري حديثًا لراو آخر هو حبيب بن الشهيد المِصْري (بالميم)، كما في التاريخ الكبير (٣٢٠/٢ رقم ٢٦١٥)، فيعلق المعلمي على توهيم الخطيب للبخاري بهذا الجمع، مقرا بالتفريق، وأن البخاري ذكر في ترجمة البصري حديثًا للمصري، فيقول المعلمي: «لعل البخاري لم يجزم بأن الحكاية لحبيب بن الشهيد البصري، وإنما ذكرها آخر الترجمة للاحتمال. ..» إلى آخر كلامه المتعسَّف، كما تراه في الموضح – الوهم ٢٣- (٨٦/١).

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

فلا الترجمتان المقرونتان تدلان على التفريق (عند المعلمي)، ولا الجمع في ترجمة واحدة يدل على الجمع، ولا يجزم البخاري مع الترجمتين المقرونتين، كما أنه لا يجزم في الترجمة الواحدة !!

ولو كان الأمر كما زعم المعلمي لأمكن عكس تقريره، ولقيل: إن تفريق البخاري لا يكون إلا مع القطع، فهو عندما فرّق بين التراجم دلّ على قطعه بالافتراق ! ويدعم هذا الادّعاء أن دلالة التفريق أقوى في الدلالة من دلالة القَرْنِ المزعومة.

نعم .. قد يَقْوَى الاحتمالُ عند البخاري، حتى يصل درجة الشك (تساوي الاحتمالين)، وهنا قد يعقد ترجمتين للراوي أو يجمع، لكنه يصرح بالشك[١].

وفي مثل هذه الحالة قد يؤخذ على الإمام البخاري شكه عند ظهور الترجيح وعدم وجاهة الالتباس[٢].

---

(١) كقوله في :

- ترجمة: محمد بن أبي جميلة النصري الحمصي: «إن لم يكن ابن أبي جميلة هذا: ابنَ سليمان، فلا أدري». التاريخ الكبير (٥٨/١رقم ١٢٢). ثم أعاد ترجمته في: «محمد بن سليمان أبو ضمرة النصري»، وقال: «إن لم يكن محمد بن أبي جميلة فلا أدري». التاريخ الكبير (٩٨/١رقم ٢٧٢).
- وكقوله في ترجمة: «محمد الزهري الكوفي: قوله، سمع منه عبد الله بن عون، قال أبو عبد الله: وإن لم يكن هو محمد بن محمد بن الأسود الزهري، فلا أدري من هو». التاريخ الكبير (٨٨/١ رقم ٢٤٣).
- وكقوله في ترجمة: «محمد بن عمرو الهاشمي: عن زينب، روى عنه أبو الجحاف، حديثه مرسل لم يصح، إن لم يكن هذا هو الأول، فلا أدري. يعني محمد بن عمرو بن الحسن». التاريخ الكبير (١٩١/١ رقم ٥٨٠).

(٢) وقد يكون من ذلك: ترجمته لـ(محمد بن إسماعيل بن سعد بن أبي وقاص) في التاريخ الكبير (٣٥/١-٣٦ رقم ٥٤)، فرغم أن البخاري ترجم له ترجمة مستقلة، إلا أنه عاد وقال في ترجمة إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص: «وقال بعضهم عن الزهري عن محمد بن إسماعيل»، ثم علق على ذلك بقوله: «وهو وهم، والصحيح إسماعيل بن محمد»، (٣٧١/١ رقم 1174). بل نقل الحافظ ابن حجر عن (التاريخ الكبير) ما ليس في مطبوعته، وهو أن البخاري قال في ترجمته لـ(محمد بن إسماعيل =

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

=بن سعد بن أبي وقاص): «هذا لا آمَنُ أن يكون غير محفوظ»، لسان الميزان (٦/٥٧٠- ٥٧١ رقم ٦٤٩٩).

رغم ذلك فقد قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل: « محمد بن إسماعيل بن سعد بن أبي وقاص روى عن.. [وبيَّض لمن روى عنه]. سمعت أبي يقول: لا أعرفه، قال أبو محمد: إنما هو إسماعيل بن محمد بن سعد. فلعل إنسانا غلط فقلب اسم ابيه إلى اسمه، ولم يميز البخاري ذلك، وظن انه حق، فأدخله في هذا الموضع. وصدق أبي فيما قال: إنه لا أعرفه، كيف يعرف من ليس له أصل؟!». الجرح والتعديل (٧/١٨٨).

ومع دفاع الحافظ ابن حجر عن البخاري في اللسان ((٦/٥٧٠- ٥٧١ رقم ٦٤٩٩)، ومع قسوة عبارة ابن أبي حاتم في حق البخاري ؛ إلا أن إفراد ترجمةٍ لتحريفٍ ظاهر خطأٌ ولا شك ؛ وإلا لوجب أن يلتزم البخاري بإفراد كل خطأٍ بترجمة، وإن نَبّهَ على خطئها، وهو ما لم يفعله البخاري ؛ إلا في مواطن قليلة كانت موطنَ نقدٍ وتعقب عليه، كما في موضح الخطيب – الوهم ٣٩ – (١/١٢٧-١٣٠). لكن المعلمي مع إقراره بوقوع التصحيف صَوَّبَ موقف البخاري. . حتى هنا ؛ بعذر أن التصحيف ليس من البخاري، وإنما هكذا وقع الإسناد لديه، فهو خطأ ممن فوقه وقبله من الرواة، والبخاري لم يقطع بالتصحيف، ولذلك جعل الراوي الواحد راويين !!

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

ولقوة دلالة تفريق الترجمة على افتراق المترجَمين كان من جملة تعقبات الخطيب على البخاري بعض التراجم التي يفرقها البخاري مقرونة، مع تصريحه باحتمال أن يكون صاحب الترجمة الثاني هو الأول. فيتعقبه الخطيب في ذلك، بأن الأرجح كونه واحدا، ولكن تفريق ترجمتين يجعل الأرجح عند المفرِّق هو افتراقهما(١). فكأن الخطيب يقول للبخاري: تفريقك الترجمة في ترجمتين يدل على أن الأرجح لديك هو افتراق الأول عن الثاني، فلا تبرأُ ساحتُك من الوهم بقولك: «أحسبه فلانا»، ما دمتَ قد فرقت الترجمتين، وما دام الاحتمال الأقوى واقعًا أنها لشخص واحد. ولا تبرأ ساحتك مع هذا التفريق إلا إن كان الأرجح هو التفريق، مع ورود احتمالٍ مرجوحٍ أنهما ترجمتان لشخص واحد .

وكل ذلك مما يؤكد قوة دلالة تفريق التراجم على اختلاف أصحابها في فهم الخطيب .

فإن قال قائل: هذا اصطلاح خاص بالبخاري، عرفه المعلمي بالاستقراء: أن التفريق مع الاقتران لا يدل على اختلاف المترجَمين عنده. قلنا: ونحن إنما نناقش صحة الاستقراء المزعوم، ونبيّن بطلانه، ونبين أنه لم يفهمه أحدٌ من العلماء الذين خبروا (التاريخ الكبير) أكثر بأضعاف المرات من المعلمي، وتتابعوا عبر الأجيال والقرون عليه، ما فهم أحدٌ منهم من صنيع البخاري ما فهمه المعلمي .

(١) ترجم البخاري لـ(محمد بن طلحة بن عبد الله: أن أباه طلحة خاصم إلى عمر بن عبد العزيز)، وترجم بعدها مباشرة لـ (محمد بن طلحة بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر القرشي)، وقال في آخر ترجمته: «أحسبه صاحب عمر بن عبد العزيز». التاريخ الكبير (١/١٢١- ١٢٢ رقم ٣٥٦، ٣٥٧). فتعقبه الخطيب في ذلك، وعده من جملة أوهامه، كما في الموضح (١/٢١- ٢٣).

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

وإلا فيقال للمعلمي: وجدنا البخاري يذكر في كثيرٍ من التراجم اختلافَ الرواة في اسم صاحب الترجمة، ومع ذلك لا يجعلها تراجم مستقلة، فلا يُفرد كل اسم من أسمائه بترجمة خاصة: لا ترجمة مقرونة، ولا غير مقرونة(١).

---

(١) ومن أمثلة ذلك :

١-ترجم البخاري لـ(إسحاق بن سالم مولى بني نوفل)، وأورد إسنادا في ترجمته لمن سُمي بـ(إسحاق مولى المغيرة بن نوفل)، مما يدل على أنه عَدّ التسميتين اسمين لشخص واحد، كما في التاريخ (١/٣٨٨-٣٨٩رقم ١٢٤١). فوهمه الخطيب، وبيّن أنهما راويان مختلفان، كما في الموضح – الوهم١٧- (١/٥٤- ٥٨)، ولم يستطع المعلمي الرد على ذلك.

والمهم أن البخاري هنا جمع رغم اختلافٍ في معرِّف الاسم، ورغم أن الصواب هو التفريق، فلم يجمع البخاري هنا بين الاسمين في ترجمة واحدة إلا لمجرد الاحتمال. فما بال المعلمي ينسب إليه أنه لا يجمع إلا مع الجزم ؟! وما باله يزعم أن التفريق مع القرن يشير إلى الاحتمال، فلماذا لم يفعل البخاريُّ ذلك هنا ؟!

٢-ترجم البخاري لـ(عطاء بن يعقوب مولى بني سباع)، وذكر أنه هو (الكَيْخاراني)، وذكره في إسناد أنه (ابن نافع)، التاريخ الكبير (٦/٤٦٧- ٤٦٨ رقم ٣٠٠٩)، فوهّمه الخطيبُ، ببيان أن (ابن نافع الكيخاراني) غير (ابن يعقوب)، ووافقه المعلمي على أن هذا هو الأشبه، كما تراه في الموضح – الوهم ٤٩ – (١/١٤٨- ١٥٣).

ولم يفرد البخاري ابن نافع الكيخاراني بترجمة.

٣-وترجم البخاري لـ(بابي مولى عباس بن عبد المطلب الهاشمي)، وذكر في ترجمته إسنادًا سُمي فيه بـ(نابي) بالنون، كما في التاريخ (٢/٤٣رقم ١٩٨٤) (٨/١٣٠ رقم٢٤٥٣)، فزعم المعلمي أنه أراد التنبيه على الاختلاف في اسمه، بدليل أنه أورد الاسم الآخر في الترجمة الأولى.

ولما وهّم الخطيبُ البخاريَّ في ذلك ؛ لأنه وقع في نسخة الخطيب تسميته في الترجمة الأولى (بابي) في المرتين التي ورد فيها اسمه، كما في الموضح – الوهم٢٠- (١/٧٤- ٧٦)، وزعم المعلمي أن نسخته الخطية وقع فيها ضربٌ وتضبيب فوق ورود الاسم في آخر الترجمة الأولى، وأن صوابها في هذا الموطن أنها (نابي) بالنون، وأنها تنبيه من البخاري للاختلاف، أخذ على الخطيب أنه حمّل البخاري خطأ نسخته من (التاريخ الكبير).

لكن المعلمي رجح أنه (بابي)بالباء، كما في تعليقه في التاريخ الكبير (٨/١٣٠).

وهنا لدينا سؤالان :

الأول: ما دام الخطأ هو (نابي)، فهو الأولى أن يُنبّه في ترجمته أنه بالباء (بابي)، لا العكس.

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

والعكس هو ما وقع: نبه البخاري في (بابي) للاختلاف، ولم ينبه في (نابي) إليه.

الثاني: إن كان البخاري يلتزم التنبيه على الاختلاف بتفريق التراجم، لا لاختلاف أشخاصها، فكيف سيعلم بذلك من وقف على الترجمة الخطأ (نابي)، وليس فيها تنبيه على الصواب.

مما يدل على أن المنهج الذي ينسبه المعلمي إلى البخاري منخرم عليه، ولا يثبته استقراء.

٤-في ترجمة رَباح بن الربيع التميمي، وقال في آخر الترجمة: «وقال بعضهم: رِياح، ولم يثبت»، التاريخ الكبير (٣/٣١٤رقم١٠٦٩)، ولم يُعِدْ ترجمته في باب (رِياح). مع شدة الاختلاف فيه.

وقد ورد اسمه عند البخاري في ترجمة الراوي عنه: مُرقَّع بن صيفي، فورد بالباء الموحدة أيضًا، كما في التاريخ الكبير (٨/٥٨رقم2134).

وهكذا وجدته في نسخة المكتبة الوطنية بباريس من التاريخ الكبير، وهي نسخة ألفية منسوخة سنة ٤١٥هـ:

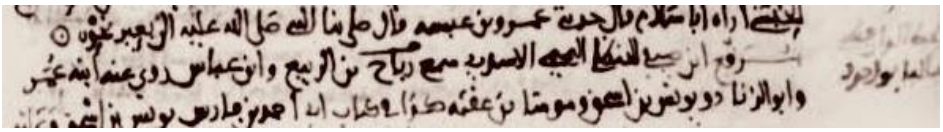

والتنبيه الذي تراه في حاشية المخطوط نسخه ناسخُ النسخة الآصفية من التاريخ الكبير (وهي نسخة متأخرة نُسخت عن نسخة باريس سنة ١١٠١هـ)، بما يلي: «بخط الدارقطني: بالباء بواحدة»، كما في حاشية التاريخ الكبير نقلا عن النسخة الآصفية. والدارقطني هنا يحكي ما هو في كتاب البخاري، ولا يلزم أنه يذكر الراجح عنده.

وكذلك هو في نسخة أيا صوفيا من التاريخ الكبير :

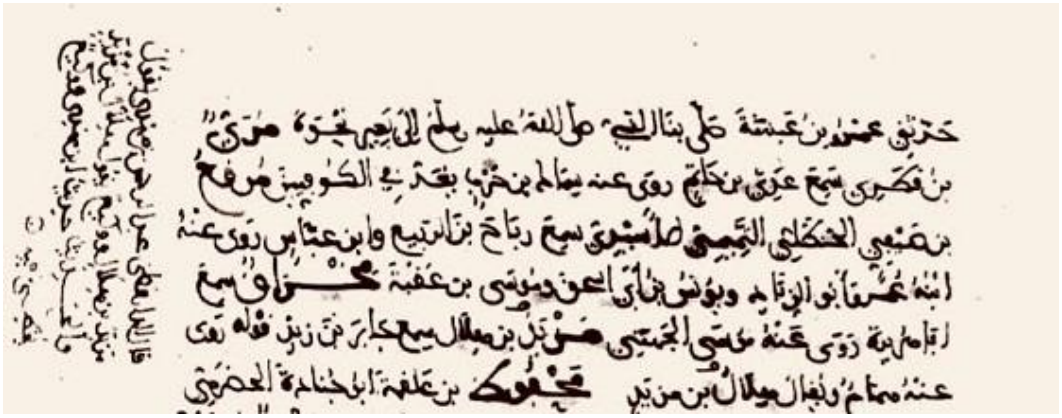

وقد وافق البخاريَّ عددٌ من أهل العلم: كالفلاس في تاريخه (٤٥٩)، ومسلم في الطبقات – وتثبّتُ منه بالرجوع لمخطوطه النفيس – (رقم ٦٧)، ومن يتبع البخاري غالبا: كابن حبان في الثقات – وقد تثبت من مخطوطة ترتيبه للهيثمي – (٣/١٢٧) ، وابن منده في معرفة الصحابة (٢/٦١٦- ٦١٩رقم٣٩٢)، وابن الأثير في (أسد الغابة)، والذهبي في تجريد أسماء الصحابة

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

(١/١٧٥- ١٧٦) اتباعا منه للكتاب الذي يجرد منه، وهو كتاب ابن الأثير.

وأما أبو نعيم في (معرفة الصحابة): فقد اختلفت نُسخ كتابه :

ففي المطبوعة – تحقيق: عادل العزازي – (٢/١١٠٦ رقم ٩٧٠): ورد بالباء الموحدة (رَباح).

وأما مخطوطتا كتاب (معرفة الصحابة) لأبي نعيم فقد اختلفتا في هذا الموطن، ولم يشر المحقق إلى شيء من هذا الاختلاف، وهما معتمدتاه في التحقيق، رغم الوضوح التام للاختلاف فيهما :

فانظر: نسخة أحمد الثالث، والتي ذكرته بالباء الموحدة، كالمطبوع:

في حين أن نسخة تشستربيتي (وهي قديمة، منسوخة سنة ٥٧٥هـ) تذكره بالياء المثناة وبكسر الراء واضحا ذلك فيه.

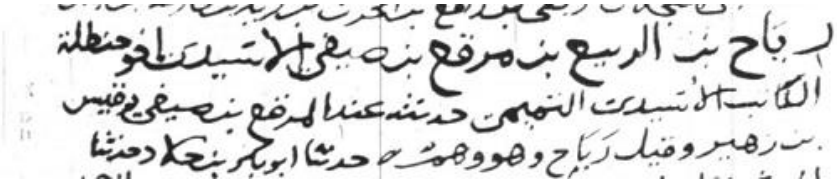

وبذلك تنقلب العبارة الأخيرة في هذه النسخة لتكون على الضد من سابقتها، ففي نسخة تشستربيتي يقول أبو نعيم: «رِياح بن الربيع. .. وقيل رَباح، وهو وهم»، بكسر الراء في الاسم الأول (رياح)، وفتحها في الثاني (رَبَاح) الذي حكم بوهمه.

إلا أن أباحاتم الرازي وابنه أبا محمد وأبا أحمد العسكري ثلاثتهم قد وهّموا البخاري في

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

ذلك، حتى الترمذي – على شدة اتباعه للبخاري – خالفه في هذا الموطن (كما سيأتي)، وقالوا: إن الصواب هو: (رِياح): بكسر الراء وبالياء آخر الحروف، كما تراه في علل الأحاديث لابن أبي حاتم – خلال نقاش قوي – (رقم ١٠١٩)، وتصحيفات المحدثين لأبي أحمد العسكري (١/١١٦– ١١٨).

ولذلك لم يترجم له ابن أبي حاتم إلا في رِياح (بكسر الراء والياء آخر الحروف) في الجرح والتعديل، وحكى ذلك عن أبيه أبي حاتم (٣/٥١١رقم ٢٣١٤).

وترجم له ابن سعد في كتابيه (الكبير) و(الصغير) بالياء آخر الحروف: الكبير (٨/١٧٧)، والصغير (١/٣١٥)، ونبه محققا الصغير على أنه هكذا في الأصل الخطي بالياء المثناة.

وكذلك فعل خليفة بن خياط في الطبقات (٢٤، ١٢٩)، ترجم له بالياء آخر الحروف (رِياح).

وترجم له حميد بن زنجوية بالياء آخر الحروف في أول موطن ذكره، ثم لما أعاد ذكره في موطن آخر ذُكر بالياء آخر الحروف، ونص محققا طبعتي كتابه على هذا الاختلاف وأنه كذلك في الأصل الخطي، طبقات حميد بن زنجويه – تحقيق: د/محمد الطبراني – (١٦٥، ١٩٧)، – وتحقيق: د/رضوان الحصري – (٥٩، ٧٩رقم٩٠، ٣٢٥).

وهكذا ترجم له ابن أبي خيثمة في تاريخه: بالياء (رِياح)، وأكد محققه أنه هكذا في موطنين من الكتاب، بلا لبس أنها بالياء آخر الحروف، وذكر المحققُ الاختلافَ فيه في المصادر الأخرى في حاشية التعليق، فانظر تاريخ ابن أبي خيثمة (السفر الثاني ٢/٦٥٩–٦٦٠ رقم ٢٧٦٧).

وهو بالياء آخر الحروف (رِياح) في الاشتقاق لابن دريد (٢٠٨)، وفي أنساب الأشراف للبلاذري (القسم السابع، الجزء الأول ٢٨/٧أ صـ ٣٥١رقم٤٧٦).

وتصحف في مطبوع المعارف لابن قتيبة (صـ٣٠٠) إلى رباح (بالباء الموحدة)، وهو في مخطوطةٍ للكتاب مضبوطة بالياء (آخر الحروف) وكسر الراء :

وفي نسختين أخريين جاء الاسم غير جازم بقول من القولين :

ففي نسخة برلين :

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

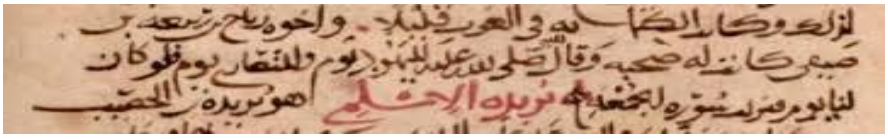

وفي نسخة تشستربيتي :

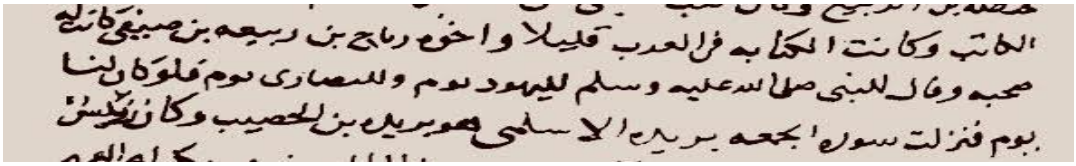

وفي نسخة المكتبة الوطنية بباريس (رقم ١٤٦٥) الخط فيها محتمل للباء الموحدة أكثر، لكنها نسخةٌ سقيمة لا توازي النسخة التي قدمنا بها تجويدًا للخط، وهي متأخرة جدا، حيث نُسخت سنة ١٢٦٥هـ، وقد وصفها محقق الكتاب ثروت عكاشة بأسوأ الأوصاف، وأنها جنت على كتاب ابن قتيبة – مقدمة تحقيق المعارف – (٨٢) :

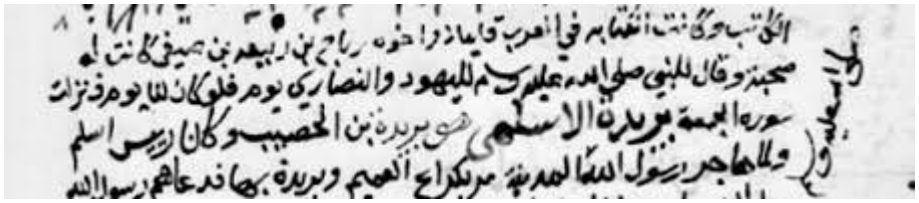

والحال كذلك في النسخة الأخرى للمكتبة الوطنية بباريس (رقم ٤٨٣٣)، فقد وصفها ثروت عكاشة برداءة الخط، وهي متأخرة جدا، كالسابقة، بل إحداهما أصلٌ للأخرى.

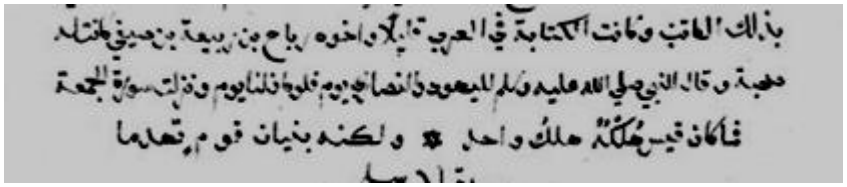

وقال الترمذي في العلل الكبير: «حدثنا محمد بن بشار، حدثنا عبد الرحمن بن مهدي ، حدثنا سفيان، عن أبي الزناد، عن المرقع بن صيفي ، عن حنظلة الكاتب ، قال: كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزاة فمر بامرأة مقتولة. . الحديث.

قال أبو عيسى: حديث سفيان هذا خطأ، إنما هو: عن المرقع، عن رياح بن الربيع (أخي حنظلة الكاتب). هكذا رواه غير واحد عن أبي الزناد.

وسألت محمدا عن هذا الحديث فقال: رياح بن الربيع. ومن قال: رياح بن الربيع هو وَهْمٌ.

قال أبو عيسى: رياح بن الربيع أصح. وقد روى بعض ولد رياح غير هذا عن جده، وقال رياح بن الربيع. وهكذا قال علي بن المديني: رياح».

هذا ما جاء في مخطوط العلل الكبير، خلافا لمطبوعتيه كلتيهما: تحقيق السامرائي (٢٥٩– ٢٦٠ رقم ٤٧١– ٤٧٢)، وتحقيق حمزة ديب مصطفى (٦٧٢/٢– ٦٧٣ رقم ٢٧٧)،

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

اللتين امتلأتا بالتناقضات التصحيفية الظاهرة في هذا الموطن.

وسأضع مصورة المخطوط بعدة تقنيات ليكون أوضح :

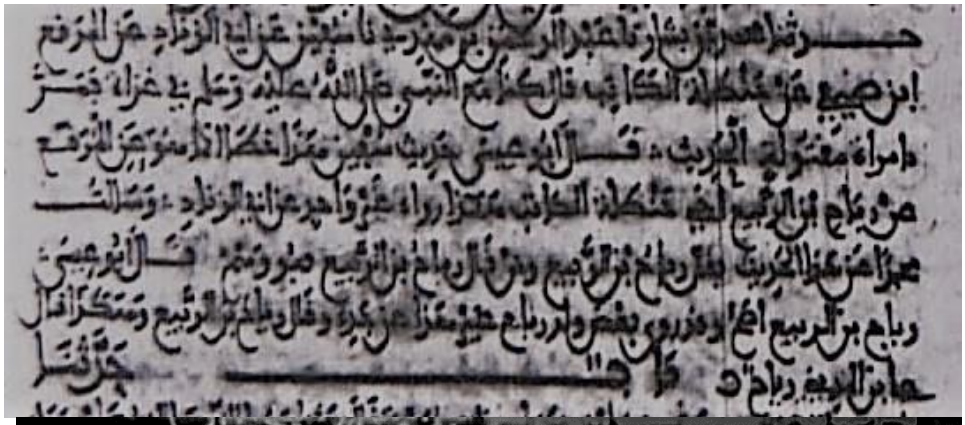

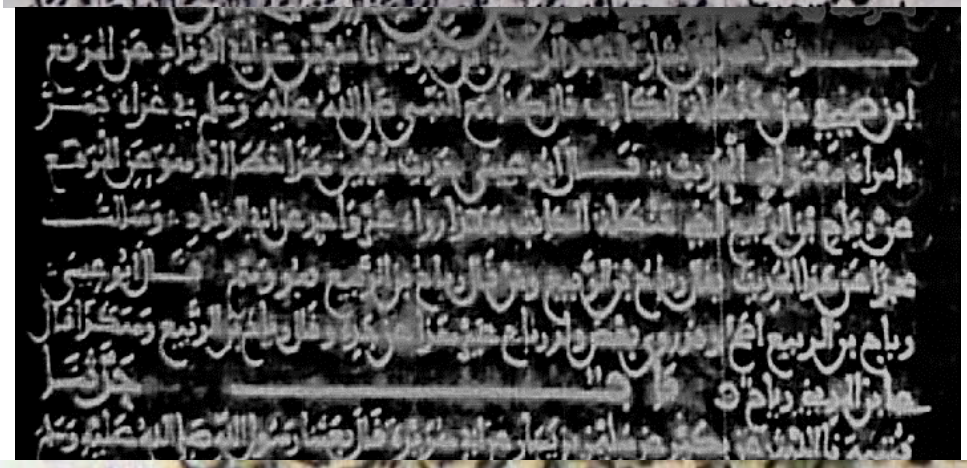

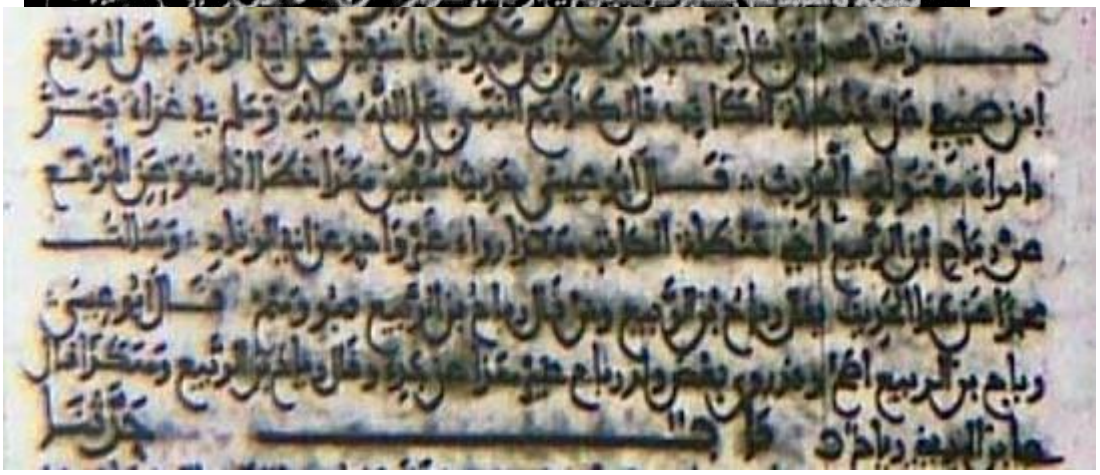

فالترمذي هنا يحكي عن البخاري أنه يرجح أنه رباح (بالباء الموحدة)، ولكنه يخالفه، ويستدل لخلافه بما يرويه أحفادُ هذا الراوي عن جدهم: أنهم رووا عنه بالياء (آخر الحروف)،

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

ويحكي الترمذي عن علي بن المديني أنه كان يقول ذلك : (رياح) بالياء (آخر الحروف).

وللترمذي كتاب في (تسمية أصحاب رسول الله ﷺ)، وبهذا الاسم، وقد ورد فيه اسم هذا الصحابي بالباء (رَباح)، حسب مطبوعته السقيمة – تحقيق: عماد الدين حيدر – (رقم ١٩١).

وبالرجوع إلى الأصلين الخطيين من كتاب الترمذي (تسمية أصحاب رسول الله ﷺ)، تبين ما يلي:

١- نسخة مكتبة لاله لي في تركيا رقم (١/٢٠٨٩)، وجدته بالياء آخر الحروف، بخلاف المطبوعة التي زعمت الرجوع إلى هذا المخطوط مع نسخة أخرى، ولا أشار المحقق إلى هذا الاختلاف !

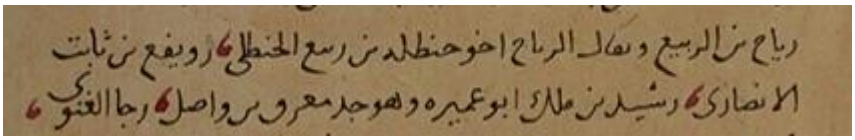

٢- أما النسخة الأخرى وهي نسخة شهيد علي (رقم ٢٨٤٠)، فهي ترجح أن الاسم في الكتاب هو: (رَباح) بالباء الموحدة :

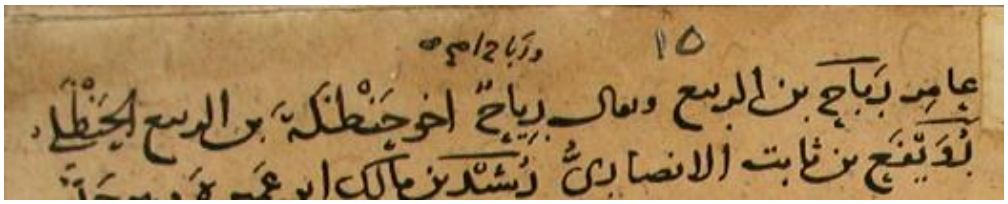

فهل كان للترمذي رأي وافق فيه البخاري في تسمية الصحابة، وخالفه في (العلل الكبير)، أم ما وقع في كتاب الترمذي (نسخة شهيد علي) تصحيف.

يبقى: أن كلام الترمذي في العلل الكبير المؤيد بالمخطوط والسياق المقتضي لترجيح الياء (المثناة)، مع مخطوط لاله لي من كتابه الآخر، هو الرأي الأرجح في نسبته للترمذي.

وأما بالنسبة لنقل الترمذي في العلل الكبير عن علي بن المديني: فالذي وجدته في مطبوع كتاب علي بن المديني (رَباح) بالباء الموحدة، كما في تسمية من رُوي عنه من أولاد العشرة وغيرهم من أصحاب رسول الله ﷺ، وهو كتاب الإخوة والأخوات لعلي بن المديني، في طبعة بتحقيق د/علي جماز (١١٧ رقم٦٩)، وفي طبعة بتحقيق: د/باسم الجوابرة (٨٨رقم٤٩٢).

وهو هكذا في مخطوطة الكتاب الفريدة التي تناولت هذا الموضع من كتاب علي بن المديني، وهي نسخة الظاهرية (رقم ٢٧)، أما النسخة الأخرى فليس فيها موضع هذا الاسم أصلا :

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

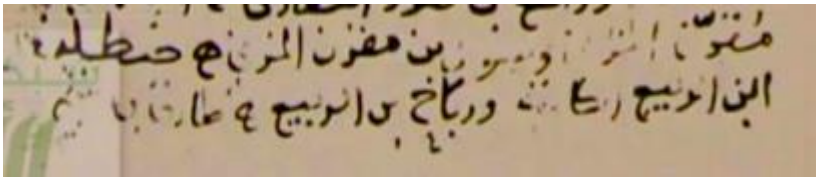

ومع ذلك: فاحتمال التصحيف ما زال واردا، في الأصل الخطي ؛ لأنه أصل واحد ؛ ولأن الاسم لم يُضبط فيه بالحروف. أما نقل الترمذي عن علي بن المديني، فاحتمال التصحيف فيه ضعيف ؛ لأن المعنى والسياق يؤكد صحته.

ويؤكد صحة القراءة من مخطوط العلل الكبير للترمذي، ما نقله البيهقي عن البخاري والترمذي، حيث قال: « قال البخاري: رباح بن الربيع أصح، ومن قال رياح فهو وهم. كذا قال أبو عيسى». (السنن الكبرى (١٥٥/٩)، لكن اختل هذا النظم في طبعة السنن الكبرى بتحقيق التركي، حيث جاء الكلام فيها هكذا: « قال البخاري: رباح بن الربيع أصح، ومن قال رياح فهو وهم. وكذا قال أبو عيسى»، (٣٠٣/١٨)، بزيادة واو قبل حكاية كلام الترمذي. وعلى كل حال: فكلام الترمذي وسياقه لا يحتمل تصويب هذا النقل الذي جاءت به عبارة البيهقي في طبعة التركي، كما سبق بيانه.

وفي المؤتلف والمختلف لعبد الغني بن سعيد الأزدي: «رَباح بن الربيع: أخو حنظلة بن الربيع، وقيل: بالياء»، المؤتلف والمختلف (٣٥٨/١رقم٩٥٦).

واختلف النقل عن الدارقطني، لكن الراجح أنه يرجح الياء آخر الحروف، كما في نقل الرُّعيني عنه مضبوطا بالحروف، في الجامع لما في المصنفات الجوامع من أسماء الصحابة (٣٦١/٢). وأما في المؤتلف والمختلف للدارقطني فقد ذكر الاختلاف، دونما ترجيح صريح (١٠٢٨/٢).

وكرر ذلك ابن ماكولا، فقال في ترجمة رَباح بن الربيع: «وقيل فيه: رِياح بالياء المعجمة باثنتين من تحتها»، الإكمال (١١/٤).

وأما ابن عبد البر: فرغم أن كلامه ظاهر في كونه يرجح أنه رِياح (بالياء آخر الحروف)؛ لأنه نقل فيه عبارة الدراقطني أنه لا يوجد في الصحابة من يقال له رياح غيره، إلا أن هذه العبارة تصحفت في مطبوعة الكتاب بتحقيق البجاوي فتصحفت الترجمة كلها، وجاءت بخلاف صوابها (٤٨٦/٢).

وأما مخطوطات الكتاب، فتكرر فيها الأمران، إلا أن وجود نسخ موثقة تحكي خلاف الجادة، وبالضبط والنقط الظاهر، يؤكد أن هذا هو الصواب في الاستيعاب :

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

الرحمن ماهذا قال عربا بين ملهو ومقصر عنا التشهر فقال عمر الرحمن
ان كنتم فاعلين فعليكم بشعر مزاحم الخطاب وقال الزبير كان عمر
ذلك التشهر عمر الخطاب وكان يعنيهم عنا النصب ورباح
ابن الربيع ويقال ابن ربيعة وابن الربيع اكثر هو خنظلة
ابن الربيع الكاتب الاسيدي له صحبة يعد في اهل المدينة ونزل
البصرة روى عنه ابنه المرقع بن صبيح بن رباح اختلف فيه فقيل
رباح وقيل ابن رباح وهو الذي قال للنبي صلى الله عليه وسلم يا رسول الله
لليهود يوم وللنصارى يوم فلو كان لنا يوم فنزلت سورة الجمعة
قال الدارقطني ليس في الصحابة احد يقال له رباح الا هذا على اختلاف
فيه ايضا ورباح مولى الحريش بن مالك
الانصاري قتل يوم اليمامة شهيدا ورباح مولى

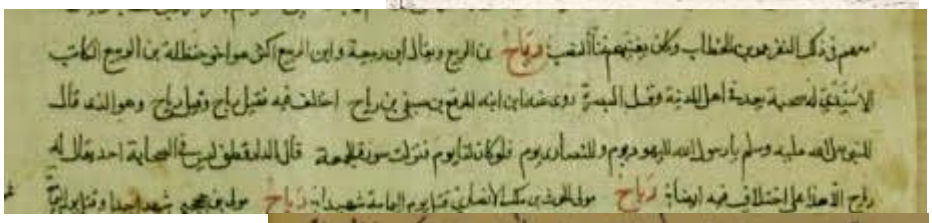

معهم في ذلك التغرير الخطاب وكان يعنيهم عنا النصب ورباح بن الربيع ويقال ابن ربيعة وابن الربيع اكثر هو اخو حنظلة بن الربيع الكاتب
الاسيدي له صحبة يعد في اهل المدينة ونزل البصرة روى عنه ابنه المرقع بن صبيح بن رباح اختلف فيه فقيل رباح وقيل ابن رباح وهو الذي قال
للنبي صلى الله عليه وسلم يا رسول الله لليهود يوم وللنصارى يوم فلو كان لنا يوم فنزلت سورة الجمعة قال الدارقطني ليس في الصحابة احد يقال له
رباح الا هذا على اختلاف فيه ايضا ورباح مولى الحريش بن مالك الانصاري قتل يوم اليمامة شهيدا ورباح

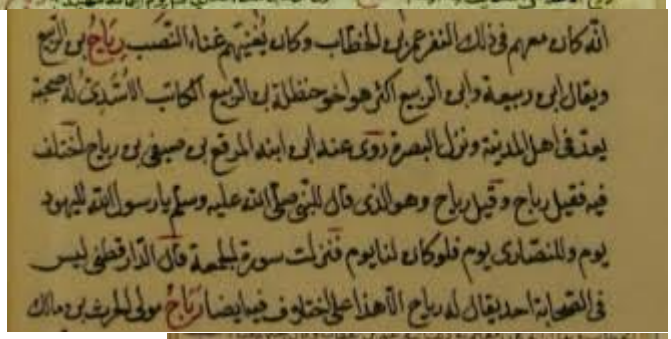

الله كان معهم في ذلك التغرير الخطاب وكان يعنيهم عنا النصب رباح بن الربيع
ويقال ابن ربيعة وابن الربيع اكثر هو اخو حنظلة بن الربيع الكاتب الاسيدي له صحبة
يعد في اهل المدينة ونزل البصرة روى عنه ابنه المرقع بن صبيح بن رباح اختلف
فيه فقيل رباح وقيل ابن رباح وهو الذي قال للنبي صلى الله عليه وسلم يا رسول الله لليهود
يوم وللنصارى يوم فلو كان لنا يوم فنزلت سورة الجمعة قال الدارقطني ليس
في الصحابة احد يقال له رباح الا هذا على اختلاف فيه ايضا ورباح مولى الحريش بن مالك

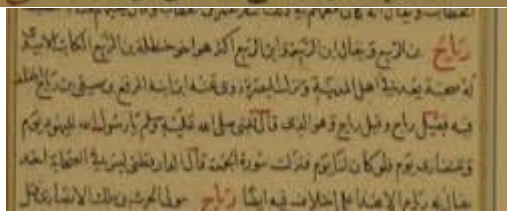

والاضطراب فيه كبير: حتى إن الحافظ ابن حجر يحكي عن العلماء النقيضين ! فيقول في التهذيب: «وجزم ابنُ حبان وابن عبد البر وأبو نعيم أنه بالياء المثناة، وصحح الباوردي

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

والدارقطني والعسكري والحازمي أنه بالياء المثناة أيضا. وقال البخاري: "قال بعضهم رباح – يعني بالموحدة – ولم يثبت"، وقال الدارقطني: "ليس في الصحابة أحد يقال له رباح إلا هذا، على اختلاف فيه". وأما عبد الغني الأزدي فذكره بالموحدة»، التهذيب (٢٣٣/٣)، وكأنه أخذه من مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال (٣١٨/٤– ٣١٩). ثم يقول الحافظ في الإصابة: «والأكثر أنه بالموحدة»، الإصابة (٥٥٨/٣ رقم٢٧١٦، وانظر أيضا ٤٨٠/٣ رقم ٢٥٧٠). وعامة ما نقله مغلطاي وابن حجر في (التهذيب) الواقع في الكتب ضده!

ومع أن هذا الصحابي له ذكر في كتب الرواية المشهورة، كمسند الإمام أحمد، والسنن لأبي داود ؛ إلا أن الاضطراب نال هذه الكتب وأصح مطبوعاتها، مما يمكن معه الترجيح، لكن بصعوبة.

فمثلا: في مسند الإمام أحمد في طبعة مؤسسة الرسالة وطبعة المكنز كلتيهما، وقد عقد له الإمام أحمد مسندًا باسمه: وردِ بالباء الموحدة (رَباح)، في حين أن ابن عساكر يسميه في كتابه: ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج حديثهم أحمد في المسند بـ(رِياح)، ثم يقول: «ويُقال: رَباح بن الربيع»، (رقم ١٤٠).

والحافظ ابن حجر في أطراف المسند يقول: « مسند رياح بن الربيع أخي حنظلة تقدم في حنظلة وهو بالياء المثناة من تحت»، إطراف المُسْنِدِ المعتَلِي بأطراف المسنَد الحنبلي (٣٤٩/٢)، وكذلك فعل في إتحاف المهرة (٥٣١/٤).

وفي سنن أبي داود: تُقيِّدُه طبعةُ مؤسسة الرسالة بالياء آخر الحروف (رقم ٢٦٦٩)، في حين تُقيِّدُه طبعةُ دار التأصيل بالباء، ولكنها تذكر الاختلاف القوي بين النسخ في الحاشية (رقم ٢٦٧٥).

فما بالك ببقية المصادر ؟!

على أني تثبت من تسميته في بعض المصادر:

١– كالمفارِيد لأبي يعلى الموصلي (رقم ٥٩رقم٥٨)، فقد رجعت لأصله المخطوط فوجدته مطابقا للمطبوع: (رِياح) بالياء المثناة.

٢– وكالآحاد والمثاني لابن أبي عاصم، وقد أورده ابن أبي عاصم في موطنين من كتابه (رقم ٣٠٨، ٩٦١)، وفي الموطنين كليهما أورده بالياء المثناة (رِياح)، وهو هكذا في مخطوطة الكتاب الفريدة. رغم ذلك قال المحقق في الحاشية (٢٢١/٥): «كل من ترجمه ذكره بالباء الموحدة. .»، فما أبعد هذه الكلية عن الواقع !!

وهذه صورة الموطن الأول من الآحاد والمثاني :

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

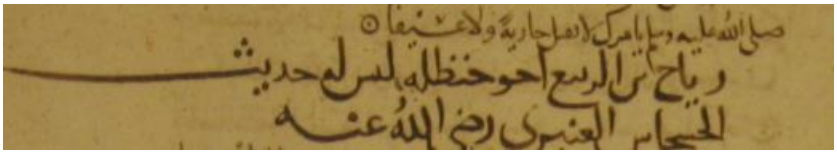

وهذه صورة الموطن الثاني منه :

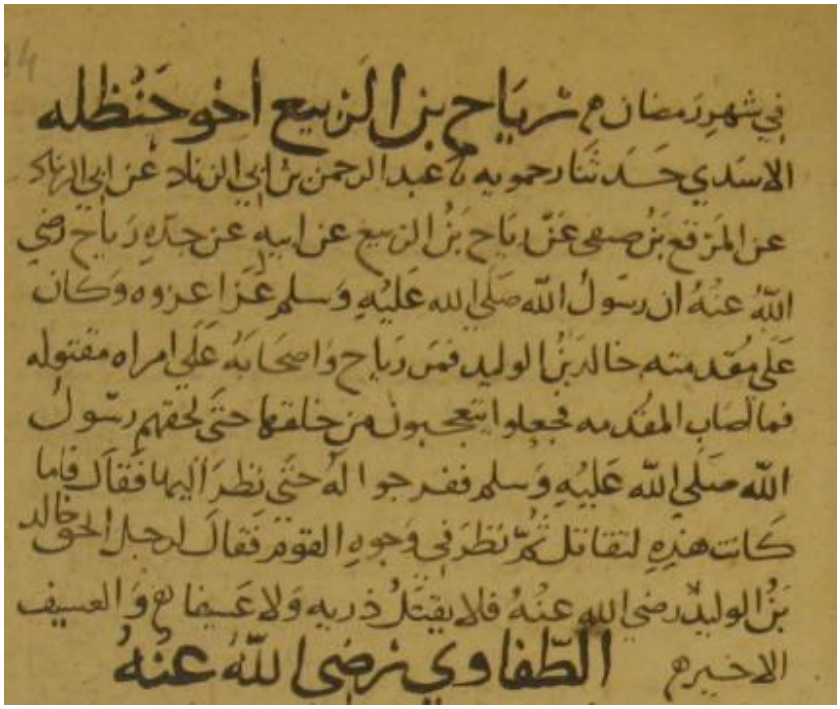

ومما تَترجّحُ به الياء (المثناة) على الباء (الموحدة): أن جد الصحابيين حنظلة الكاتب وأخيه رِياح كان اسمه رياحا (بالياء المثناة) أيضًا، فهما ابنا الربيع بن صيفيّ بن رياح، وعمهما هو الحكيم المشهور عند العرب: أكثم بن صيفي بن رياح، وهذا نسب محفوظ معروف مشهور لا يُختلف فيه: أن أبا جدهما اسمه رياح (بالياء آخر الحروف). وأما علاقة ذلك بالترجيح في اسم الصحابي رياح بن الربيع: فهو أنه من عادة العرب (قديما وحديثا) أن تسمي الأحفاد بأسماء الأجداد، بل هذه عادة منتشرة في كثير من المجتمعات ذات الحياة الأسرية المتماسكة والتي لديها اعتزاز بالانتماء العائلي. فإذا وجدنا في اسم هذا الصحابي الذي اختُلف في اسمه هل هو رِياح (بالياء) وهو اسم قليل الدوران ؟ أم رَباح ؟ ثم وجدنا في أجداده من اسمه رِياح، مشهور بذلك، ولا يختلفون في ضبطه، كان هذا قرينة مرجحة للاسم القليل الدوران.

ألا ترى أن في أحفاد هذا الصحابي راويةً مترجمًا في رجال الكتب الستة، وهو: مُرَقِّع بن صيفي بن رياح بن الربيع بن صيفي بن رياح، فرياح سمى ابنه بـ(صيفي)، ليكون كاسم جده (صيفي بن رياح) ! وهذه أيضا عادة موجودة في العرب وغيرهم من المجتمعات ذات الانتماء العائلي القوي.

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

والقطع في مثل هذه الحالة غير ممكن، وإن أمكن الترجيح. ولذلك كرر هؤلاء العلماء ذكر الاحتمال، مع ترجيحهم. ولم يفعلوا ما يفعلونه عادةً في التصحيفات المتيقّنة، من عدم إيرادها كاحتمال.

ومع ذلك لم يترجم البخاري لرباح في باب (رِياح) أيضا للاحتمال، كما يزعمه المعلمي من منهجٍ للبخاري. فالاختلاف هنا بهذه القوة، فلو كان البخاري يعقد ترجمتين لمجردِ وقوع اختلافٍ في اسم صاحبها في الأسانيد، حكايةً منه للاختلاف الوارد فقط، ولبقاء الاحتمال، مع عدم الجزم فلماذا لم يفعل ذلك هنا، وعدم الجزم وارد على أقوى ما يكون ؛ إذ سيصعب القول بأن البخاري قطع في أمر، والراجح بخلاف قطعه ! لأننا لو قبلنا ذلك وهّنا من قدره في العلم، وهو في المكان العليّ فيه. ثم ما دام الخلاف في هذا الراوي بهذه القوة، فالأصل أن الشأن فيه شأن ترجيحٍ بالظنون المغلِّبة، لا بالقطع المتيقَّن.

وهذا هو موطن الشاهد من هذا العرض كله لترجمة هذا الصحابي.

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

فلو كان من منهجه أن يفرد الترجمة لمجرد اختلاف اسم صاحبها في الأسانيد حكايةً للاختلاف الوارد، ولبقاء الاحتمال، مع عدم الجزم، فلماذا يفعل ضد ذلك في تراجم أُخر كثيرة جدا .

ولا الْتزمَ المعلمي نفسه أن هذه القرينة هي التي تدل على عدم تفريق البخاري الواحد اثنين، فقد وجدنا المعلمي يزعم أن البخاري لا يلزم من تفريقه التراجم – حتى في غير المقرونة – أن يكون جازما بالتفريق. مما يدل على انتقاض تقريره بتقريره، وأنه يناقض زعمه بنفسه .

ومن أمثلة ذلك :

١- ترجمة (محمد بن يزيد الرحبي) ترجم له البخاري، ثم ترجم لرجل آخر، ثم ترجم لـ(محمد بن يزيد الدمشقي)[١]، فوهمه الخطيب بسبب التفرقة[٢]، فما كان من المعلمي إلا أن قال: «قد يفرق البخاري الاسمين في ترجمتين، وإن قوي احتمال أنهما واحد. ثم إذا كان سياقُه لهما كافيا في إفادة ظن أنهما واحد اكتفى بذلك الظهور عن أن يقول: "أراه الأول" ونحو ذلك» .

فرغم أن الترجمتين غير مقرونتين حتى في رواية ابن سهل، ورغم أن البخاري لم يشر لاحتمال الجمع: ما زال المعلمي يزعم أن البخاري لم يشر للجمع لظهوره، وأنه لم يخطئ في التفريق كما زعم الخطيب!

٢- ترجمة: (عبد الرحمن بن أبي الزبير)[٣]، وترجمة: (عبد الرحمن بن أبي واصل)[٤]، وهّمه أبو زرعة في التفريق، فقال المعلمي: « فكأنه وقع

(١) التاريخ (٣٦١/١ رقم ٨٣٣، ٨٣٥).
(٢) الموضح (٥٠/١- ٥١).
(٣) التاريخ الكبير (٢٨٦/٥).
(٤) التاريخ الكبير (٣٦٠/٥).

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

للبخاري لرواية يوسف عن فضل عن عمرو " عبد الرحمن بن ابى زبير "، ومن وجه آخر عن عمرو " عبد الرحمن بن ابى الواصل "، ووضع كلا منهما في بابه للاحتمال»[١]. فحتى مع تباعد التراجم، لا يدل ذلك على التفريق عند المعلمي ؛ لأنه يحتمل الجمع، وأن البخاري يريد ذلك ؟!

٣- ترجمة: (محمد بن عيسى أبو يحيى العبدى)[٢]، ذكر بعده بخمس تراجم (محمد بن عيسى العبدي: سمع ابن المنكدر)[٣]، وما زال المعلمي يزعم أنه أراد أنهما واحد، ولكنه لم ينشط للجمع بين الترجمتين، «ورأى أن الأمر أظهر من أن يحتاج إلى التصريح بأنهما واحد»[٤]. مع أن الخطيب البغدادي وابن حجر العسقلاني اعتبرا هذا تفريقًا، وليس جمعًا، ووهَمًا وليس تنبيهًا على الصواب[٥]!

٤- ترجمة: (يد بن بريد أو ابن يزيد الموصلي)، ترجم له فيمن اسمه زيد وأبوه بحرف الباء[٦]، ثم ترجم لزيد بن أبي الزرقاء الموصلي، فيمن اسمه زيد واسم أبيه على الزاي[٧]، وبين الخطيب أنهما واحد، وأنه زيد بن يزيد ابن أبي الزرقاء[٨]. فزعم المعلمي أن البخاري وإن لم يقرن بين ترجمتيهما، ترجمتيهما، بل فرقهما، وإن اختلف اسم أبيهما عنده، وإن لم يكن ضمن

---

(١) بيان خطأ البخاري لابن أبي حاتم (رقم ٢٩٢).
(٢) التاريخ الكبير (١/٢٠٣رقم ٦٢٩).
(٣) التاريخ الكبير (١/٢٠٤رقم ٦٣٥).
(٤) حاشية تحقيقه للموضح للخطيب (١/٤٨).
(٥) الموضح للخطيب (١/٤٧- ٥٠)، ولسان الميزان لابن حجر (٧/٤٢٧رقم٧٢٨٥).
(٦) التاريخ الكبير (٣/٣٨٨- ٣٨٩ رقم ١٢٩٤).
(٧) التاريخ الكبير (٣/٣٩٥ رقم ١٣١٦).
(٨) الموضح – الوهم ٣٣- (١/١١٨).

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

الشيوخ والتلامذة عند البخاري من يشير إلى اتفاقهما مع ذلك فقد أشار البخاري إلى كونهما واحدا ببيان أنهما من الموصل !! كذا زعم المعلمي!!

وهذا حدٌّ من المكابرة يدل على عدم إنصاف في هذا التقرير !

بل وصل الأمر بالمعلمي أنه إن لم يجد سببًا للاحتمال الذي يزعمه سببا لتفريق الترجمة مع الاقتران، بل مع توفر أسباب الجزم بكونهما ترجمتين لشخص واحد: أن يقول بكل جرأة على التعصب للبخاري: «الترجمتان مقرونتان في التاريخ، ولا بد من سببٍ شَكّكَ البخاريَّ (رحمه الله) في كونهما واحدًا»[(١)]. فأصبحت دعواه في منهج البخاري هي التي تفسر موقف البخاري، وليس حقيقة موقف البخاري وما يقتضيه دَرْسُ منهجه بحيادٍ وموضوعية !

بل لما وجد المعلمي أن البخاري قرن بين ترجمتين لـ(تميم بن حذلم) و(تميم بن حذيم)، وهما ترجمتان لشخص واحد[(٢)]، ووهمه الخطيب في ذلك[(٣)]، ثم وجد المعلمي ما ما يدل على أن البخاري في صحيحه قد جزم باتحاد الترجمتين، زعم أن البخاري قرن بين الترجمتين لما كان الأمر عنده محتملا، وهذا ما عليه الحال في التاريخ الكبير،

(١) قال ذلك في ترجمة (الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب الدوسي)، وترجمة: (الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب الدوسي المديني)، فانظر موضح أوهام الجمع والتفريق، مع تعليق المعلمي – الوهم ٢٢– (١/٨١– ٨٥)، موازنة بالتاريخ الكبير (٢/٢٧١– ٢٧٢ رقم ٢٤٣٢، ٢٤٣٣).
وانظر أمثلة أخرى لجعل المعلمي دعواه المجردة في منهج البخاري دليلا على مناقشة كلام الخطيب، فجعل المدلول عليه دليلا:
١–ترجمة حكيم بن معاوية: في الموضح – الوهم ٢٥– (١/٩٠– ٩٤).
٢–ترجمة حماد بن يزيد بن مسلم: في الموضح – الوهم ٢٦– (١/٩٤– ٩٦).

(٢) الكبير للبخاري (٢/١٥٢– ١٥٣رقم ٢٠٢٠، ٢٠٢١).

(٣) الموضح لأوهام الجمع والتفريق للخطيب – الوهم ٢١– (١/٧٦– ٨١).

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

بجميع رواياته، ثم جزم بعد ذلك، كما يدل عليه – عند المعلمي – تصرف البخاري في الصحيح[١]!

فحتى عندما يجزم البخاري بجمع المقترنين، موافقا للخطيب فيما وهمه فيه في (التاريخ الكبير)، لن يتردد الشيخ المعلمي عن أن يؤكد أن البخاري ما قصد التفريق، وإنما قصد بيان الاحتمال[٢] !

(١) حاشية التحقيق في الموضح لأوهام الجمع والتفريق للخطيب – الوهم ٢١– (٧٩/١).

(٢) الحقيقة: أن هذا القدر من التمحّل مما أفقد تعليقات المعلمي استحقاقها للاعتماد في تعليقه على الموضح للخطيب، وإن كانت قد زادت البحث ثراءً بهذا الاختلاف، لكنه ثراءٌ لا يُصحِّحُ الطمأنينة إلى نتائج ترجيحات المعلمي.

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

المبحث الثالث:

عرض الدليل الثالث ومناقشته

أنه قد وجد البخاري ربما فرّق تراجم في أبواب متباعدة، بحسب ما يفرضه عليه الترتيب الهجائي للأسماء، وهي تراجم لشخص واحد، ولا يمكن أن يُزعم وهم البخاري فيها ؛ إما لتصريحه بالجمع، وإما لوضوح بُعد احتمال وهم البخاري فيها[١] .

وقد يستدل المعلمي لذلك بأن البخاري قد فرق بين ترجمتين، وهما ترجمة واحدة لشيخ من شيوخه !

فقد ترجم الإمام البخاري لمحمد بن إسحاق الكرماني، فقال في ترجمته: «هو ابن أبي يعقوب الكرماني، مات سنة أربع وأربعين ومائتين»[٢]، ثم ترجم بعد أكثر من مائتي صفحة لمحمد بن أبي يعقوب: أبي عبد الله الكرماني[٣]. والكرماني هذا أحد شيوخ البخاري، وقد بين في الموطن الأول أنه هو ابن أبي يعقوب الذي ترجم له في المحمدين ممن آباؤهم بحرف الياء. ولا يمكن أن يظن البخاري شيخه الذي لقيه وشافهه وعرفه بالثقة والقبول شخصين اثنين، ثم بعد أن ذكر البخاري في ترجمته الأولى نسبته لكنية أبيه (ابن أبي يعقوب) انتفى عنه كل احتمالٍ مستبعَدٍ بالتوهم والخطأ .

فعدّ المعلمي هذا التصرف من البخاري دليلا على أن البخاري ربما فرق بين التراجم، تفريقا متباعِدًا (بغير اقتران)، ومع ذلك هو يعلم أنهما ترجمتان لشخص واحد. فإن فعل البخاري ذلك مع تباعد التراجم، فكيف مع الاقتران ؟!

هذا سيعدُّه المعلميُّ – ومن اقتنع بقوله – دليلا واضحا على صحة ما نسبه إلى البخاري من منهج، وأن مجرد تفريق البخاري للتراجم لا يدل على تفريقه بين أصحابها.

---

(١) سبق قريبا بعض أمثلة ذلك في ادعاء المعلمي، وبيان مخالفته الحفاظَ والأئمةَ في ذلك.

(٢) التاريخ الكبير (١/٤٤رقم ٦٦).

(٣) التاريخ الكبير (١/٢٦٧-٢٦٨ رقم ٨٥٨).

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

ومع ذلك وهّمَ الخطيبُ البغدادي البخاريَّ، واكتفى أن يقول في ذكر هذا الوهم في (الموضِّح): «والوهم في هذا أظهر من أن يُذكر ما يُسند إليه، أو يحتاج إلى أمرٍ يُستشهد به عليه»(١).

فلما وجد المعلمي هذا التوهيم، ذهب ينفيه عن البخاري، مستشهدا بكون المترجَم شيخًا للبخاري، وروى عنه في الصحيح، وأن البخاري كان قد بيّن أنه هو ابن أبي يعقوب عندما ترجم له بابن إسحاق في الموضع الأول. وكأن هذا كله مما يمكن أن يخفى على الخطيب البغدادي، أو كأن للخطيب غرضًا بتجاهله والتغافل عنه ! مع أن الخطيب قد أشار لما يذكره المعلمي، عندما صرح أن هذا الخطأ من الوضوح والظهور بحيث لا يحتاج إلى استدلال، حيث قال – كما سبق –: «والوهم في هذا أظهر من أن يُذكر ما يُسند إليه، أو يحتاج إلى أمرٍ يُستشهد به عليه».

ولم يفهم المعلمي وجه توهيم الخطيب البغدادي للبخاري، فهو لا يوهمه لأنه جعل شيخه الواحد اثنين ! لأن هذا لا يصح أن يذهب إليه ظنُّ الخطيب البغدادي في أي عاقل، فضلا عن الإمام البخاري !! وإنما قصَدَ الخطيبُ هو أن البخاري بتفريقه الترجمة، دون إشارته في الموضع الثاني إلى الموضع الأول، مع الاختلاف الكبير في الموضع، قد دل على أن البخاري قد نسي في الموضع الثاني أنه كان قد سبقت له الترجمة لشيخه هذا في الموضع الأول. فالخطأ الذي ينسبه الخطيبُ إلى البخاري في هذا الموضع هو خطأٌ في التصنيف، أي: هو خطأ في أسلوب الإبانة عن رأي المصنف، وليس خطأ في الرأي نفسِه، فليس خطأً معرفيًّا يُعاب على عِلْمِ البخاريَّ، وإنما هو خطأ في أسلوب إبانة البخاري عن علمه، فهو خطأٌ في التصنيف قد يُوهِمُ خلافَ ما كان معلومًا عند البخاري غير مجهولٍ لديه ولا منسيّ. ولو أن البخاري ذكر في الموطن الثاني في ترجمته لابن أبي يعقوب أيَّ عبارةٍ تدل على أنه ذاكرٌ ترجمتَه له

(١) الموضح للخطيب (١/١١).

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

في الموطن الأول (عندما سماه بابن إسحاق) غيرُ ناسٍ لها: لاستحال أن يَعُدَّ الخطيبُ ذلك خطأ، فلو قال البخاري مثلا: «قد مرَّ ذِكْرُه» أو حتى: «هو ابن إسحاق»[١]، لاعْتبرنا ذلك إحالةً من البخاري على الترجمة الأولى، تدل على أنه مستحضرٌ ترجمتَه السابقة، ولجزمنا أن البخاري لم يَنْسَ تَقَدُّمَ ترجمته لشيخه. وبغير نحو هذه الإشارة أمكن أن يكون هذا دليلا على أن البخاري نسي أنه كان قد ترجم لشيخه هذا سابقا، ومع ذلك: فبغير نحو تلك الإشارة أيضًا: لن يَتوهَّمَ الخطيبُ وكلُّ عاقل أن البخاريَّ ظن شيخه اثنين، كما تَوهَّمَ المعلمي في فهمه لاستدراك الخطيب !

وفي الوهم الثالث الذي ذكره الخطيب البغدادي في كتابه (الموضِّح) ما يدل على أنه يتعقب البخاريَّ في هذا الصنف من الوهم أيضًا[٢]، وهو وَهَمُ التصنيف لا الوهم المعرفي. فقد تعقب الخطيب الإمامَ البخاري لفصله بين ترجمتين في ظاهر الترتيب، مع أن في الترجمة الثانية ما يدل على أن البخاري ما زال يتحدث عن الترجمة الأولى، مما يعني أنها ترجمة واحدة عند البخاري نفسه، لكنها عند الخطيب انفصلت بسبب خطأٍ في الكتابة. فالخطيب يوهم البخاري بخطأ قلمه، لا بخطأ معرفته. بغض النظر عن كون الخطيب كان مصيبا في هذا التخطيء، أو غير مصيب ؛ لأننا إنما نتحدث هنا عن الاستدلال بأن الخطيب ربما تعقب البخاريَّ في أوهام التصنيف وخطأ

(١) كقول الإمام البخاري: «محمد بن حميد بن أبي الأسود: وهو ابن أبي الأسود البصري روى عنه ابنه عبد الله» التاريخ الكبير (٦٩/١رقم ١٦٥)، ولم يفرد ترجمة: لـ(لمحمد بن أبي الأسود)، حسب ترتيب أسماء المحمدين ممن أباؤهم بحرف الألف.

وكذلك فعل في تراجم كثيرة جدا، مثل :

- قوله: «محمد بن ذكوان وهو محمد بن أبي صالح السمان أخو سهيل» (٧٨/١رقم ٢٠٣).
- وقوله: «محمد بن عبد الرحمن بن جبر الأنصاري وهو محمد بن أبي عبس» (١٦٠/١رقم ٤٧٣).

(٢) انظر الموضح للخطيب (١٢/١– ١٥).

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

القلم، بما يشبه التعقب اليوم بالخطأ الطباعي، والذي لا يعدُّه أحدٌ خطأً علميًّا معرفيا، وهذا المثال كافٍ لإثباته، مع تَعقبه عليه في الأخطاء العلمية المعرفية أيضًا .

فالخطيب يؤكد بذلك: أن تفريق التراجم سيُفهم منه تفريق أصحابها، حتى لو كان البخاري لا يقصد ذلك. فهو يؤكد بذلك على أن البخاري ليس من منهجه التفريق؛ إلا عندما يكون مرجّحًا التفريق بين الأشخاص، أو نسيانًا ووَهَمًا .

وفي الوهم الثاني والأربعين: ترجم البخاري لـ(عبد الله بن ذكوان: وهو عبد الله بن أبي صالح السمان)، وذكر في آخر ترجمته حديثا من طريق ابن أبي ذئب عن (عباد بن أبي صالح)، مما يعني أن البخاري يرى أن عبادا هو عبد الله[١]. ثم ترجم البخاري لـ(عباد بن أبي صالح السمان) وقال في ترجمته: «واسم أبي صالح: ذكوان»[٢]. فكان واضحا أن البخاري لا يفرق بين عباد وعبد الله، وأنهما عنده واحد، بدليل أنه ذكر في ترجمة عبد الله أنه يقال له عباد.

فأين هو الوهم عند البخاري في هذه الترجمة في نظر الخطيب ؟

قال الخطيب: «فوهم في تركه البيان أن عبادًا هو عبد الله، وإن كان الناس مختلفين في ذلك ؛ إلا أن الصحيح أنهما واحد»[٣].

فالخطيبُ يُوهِّمُ البخاريَّ في عدم تنبيهه في ترجمة (عباد) أنه هو (عبد الله)، كما كان فعل في ترجمة (عبد الله). هذا هو وجه توهيمه فقط، لا أنه ظن في البخاري التفريق بينهما.

وبذلك تبيّنَ أن هذا الخطأ عند الخطيب خطأٌ تصنيفي، وليس خطأً معرفيًّا .

---

(١) التاريخ الكبير للبخاري (٥/٨٣ رقم ٢٢٩).

(٢) التاريخ الكبير للبخاري (٦/٣٨رقم ١٦١٧).

(٣) الموضح – الوهم ٤٢ – (١/١٣٤).

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

أما وجه كونه خطأ تصنيفيًّا، فمع أن بيان هذا الوجه ليس ضروريا لبيان ما نحن فيه؛ إلا أن وجهه: هو أن من يقف على ترجمة (عباد) ولا يقف على ترجمة (عبد الله) عند البخاري يتوهم أن عبادا غير عبد الله، وأنهما ابنان لأبي صالح ذكوان السمان، خاصة مع وقوع اختلافٍ حقيقيٍّ في ذلك بين العلماء .

وهذا التوهيم التصنيفي كرره الخطيب أكثر من مرة، سوى ما سبق[١] .

وبذلك لا يكون في هذه الترجمة ومثيلاتها حجة للمعلمي فيما ينسبه للبخاري من منهج، فهي :

- بين خطأ نسيان، وليس خطأ معرفيا بتوهم الشخص اثنين، كما سبق .
- وترجمةٍ فرّقها البخاري مع تنبيهه أنها لشخص واحد، وأنه فرقها لكي يقف الباحث عن الاسم، ولكي يعرف وجوه تسميته في الأسانيد. فمع التصريح باتحاد الترجمة جاز للبخاري أن يفرق التراجم .

وبذلك نكون قد نقضنا أدلة المعلمي (رحمه الله) التي ذكرها حول منهج الإمام البخاري في كتابه (التاريخ الكبير) في طريقة دلالته على الجمع والتفريق بين الرواة، وبينّا أن الإمام البخاري كغيره من المؤلفين في التراجم: يدل التفريق عنده على الافتراق بين المترجَمين ؛ إلا إن دلَّ في ترجمته للراوي على خلاف ذلك .

(١) الموضح – الوهم ٤٧– (١/١٤٢-١٤٤).

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

الخاتمة

وخلاصة هذا البحث:

١- أن الإمام البخاري كغيره من المصنفين في التراجم، يدل تفريق التراجم عنده على افتراق أصحابها، سواء تابع بين تراجم المشتبهين وقرنها أو باعَدَ بينها ؛ إلا إن جاء ما يدل على خلاف ذلك.

٢- أن كلام المعلمي (رحمه الله) في بيان منهج الإمام البخاري في الجمع والتفريق كان خطأ خالصًا، لم يُوفق فيه إلى الصواب .

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

المصادر والمراجع

المخطوطة :

١. الآحاد والمثاني: لابن أبي عاصم. نسخة مكتبة لاله لي: تركيا: رقم (١/٢٠٨٩).

٢. الآحاد والمثاني: لابن أبي عاصم. نسخة مكتبة شهيد علي: تركيا: (رقم ٢٨٤٠).

٣. التاريخ الكبير للبخاري: نسخة مكتبة أيا صوفيا: تركيا: رقم (٣٠٧١).

٤. التاريخ الكبير: للبخاري. نسخة المكتبة الوطنية: باريس: رقم (٥٩٠٨).

٥. تسمية من رُوي عنه من أولاد العشرة وغيرهم من أصحاب رسول الله ﷺ (وهو كتاب الإخوة والأخوات): لعلي بن المديني. نسخة مكتبة الظاهرية: دمشق: (رقم ٢٧).

٦. العلل الكبير: للترمذي. مكتبة أحمد الثالث: تركيا: (رقم ٥٣٠).

٧. المعارف: لابن قتيبة. نسخة المكتبة الوطنية: باريس: (رقم ١٤٦٥).

٨. المعارف: لابن قتيبة. نسخة المكتبة الوطنية: باريس: (رقم ٤٨٣٣).

٩. المعارف: لابن قتيبة. نسخة مكتبة تشستربيتي: إيرلندا (رقم ٣٧٧٠).

١٠. المعارف: لابن قتيبة. نسخة مكتبة برلين: ألمانيا: (رقم ٩٤١٠).

١١. معرفة الصحابة: لأبي نعيم الأصبهاني: نسخة مكتبة أحمد الثالث: تركيا: (٤٩٧/١).

١٢. معرفة الصحابة: لأبي نعيم الأصبهاني: نسخة مكتبة تشستربيتي: إيرلندا: رقم (٣٠١٥).

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

المطبوعة:

١.الآحاد والمثاني: لابن أبي عاصم، تحقيق: باسم الجوابرة، دار الراية، الرياض ط١، ١٤١١هـ.

٢.الاستيعاب في معرفة الأصحاب: لابن عبد البر، تحقيق: علي محمد البجاوي، مكتبة نهضة مصر، القاهرة.

٣.الاشتقاق: لابن دريد، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٤.الإصابة في تمييز الصحابة: لابن حجر، تحقيق: د. عبد الله التركي، ط١، ١٤٢٩هـ.

٥.إطراف المُسْنِد المعتَلِي بأطراف المسنَد الحنبلي: لابن حجر، تحقيق: زهير الناصر، دار ابن كثير، بيروت، ودار الكلم الطيب، دمشق، ط١، ١٤١٤هـ.

٦.إكمال تهذيب الكمال: لمغلطاي بن قليج، تحقيق: عادل بن سعد، وأسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ.

٧.أنساب الأشراف: للبلاذري، تحقيق جماعة، المعهد الألماني، بيروت، وتصوير مؤسسة الريان، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ.

٨.بيان خطأ البخاري: لابن أبي حاتم، تحقيق: المعلمي، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت.

٩.التاريخ (السفر الثاني): لابن أبي خيثمة، تحقيق: صلاح بن فتحي هلل، الفاروق الحديثة، القاهرة، ١٤٢٧هـ.

١٠.التاريخ: للفلاس، تحقيق: د. محمد الطبراني، مركز الملك فيصل، الرياض، ط١، ١٤٣٦هـ.

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

١١.تاريخ دمشق: لابن عساكر، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.

١٢.التاريخ الكبير: للبخاري.

١٣.تحقيق: المعلمي، دار المعارف العثمانية، الهند، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٤هـ-١٩٧٨م.

١٤.تحقيق: محمد بن صالح الدباسي ومحمود النحال، الناشر المتميز، الرياض، ط١، ١٤٤٠هـ. (ولم أعز إليها إلا في موطن واحد مبينا).

١٥.تالي تلخيص المتشابه في الرسم: للخطيب، تحقيق: مشهور حسن سلمان وأحمد شقيرات، دار الصميعي، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ.

١٦.ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج حديثهم أحمد بن حنبل في المسند: لابن عساكر. تحقيق: د. عامر حسن صبري. دار البشائر، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ.

١٧.تسمية من روي عنه من أولاد العشرة وغيرهم من أصحاب رسول الله ﷺ (وهو كتاب الإخوة والأخوات)، لعلي بن المديني.

١٨.تحقيق: د. علي محمد الجماز، دار القلم، الكويت، ط١، ١٤٠٢هـ.

١٩.تحقيق: د. باسم الجوابرة، دار الراية، الرياض، ط١، ١٤٠٨هـ.

٢٠.تذهيب التهذيب: للذهبي، تحقيق: غنيم عباس ومجدي السيد، الفاروق الحديثة، القاهرة، ط١، ١٤٢٥هـ.

٢١.تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة: لابن حجر، تحقيق: إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ.

٢٢.تغليق التعليق: ابن حجر العسقلاني، تحقيق: د. سعيد القزقي، المكتب الإسلامي، بيروت، ودار عمار، الأردن، ط١، ١٤٠٥هـ.

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

٢٣.تهذيب التهذيب: لابن حجر، دائرة المعارف النظامية، الهند، ط١، ١٣٢٥هـ.
٢٤.تهذيب الكمال: للمزي، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ-١٤١٣هـ.
٢٥.الثقات: لابن حبان، تحت مراقبة: محمد عبد المعين خان، دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط١، ١٣٩٣هـ-١٤٠٣هـ.
٢٦.الجامع لما في المصنفات الجوامع من أسماء الصحابة الأعلام أولي الفضل والأحلام، لأبي موسى الرُّعَيني، تحقيق: مصطفى باحو، المكتبة الإسلامية، القاهرة، ط١، ١٤٣٠هـ.
٢٧.الجرح والتعديل: لابن أبي حاتم، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٣٧١هـ.
٢٨.السنن: لأبي داود.
٢٩.تحقيق: شعيب الأرنؤوط وصاحبيه، الرسالة العالمية، دمشق، ط١، ١٤٣٠هـ.
٣٠.تحقيق: عادل بن محمد، وعماد الدين بن عباس، دار التأصيل، القاهرة، ط١، ١٤٣٦هـ.
٣١.السنن الكبرى: للبيهقي:
٣٢.مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط١، ١٣٤٤هـ.
٣٣.تحقيق: د. عبد الله التركي، ط١، ١٤٣٢هـ.
٣٤.الطبقات: لمسلم بن الحجاج، تحقيق: مشهور حسن سلمان، دار الهجرة، الرياض، ط١، ١٤١١هـ.
٣٥.الطبقات: لحميد بن زنجويه.
٣٦.تحقيق: د. محمد الطبراني، مركز البحوث والتواصل المعرفي، الرياض، ط١، ١٤٣٩هـ.

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

٣٧.تحقيق: د. رضوان الحصري، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٣٩هـ.
٣٨.الطبقات: لخليفة بن خياط. تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، دار طيبة، الرياض، ط٢، ١٤٠٣هـ.
٣٩.الطبقات الصغرى: لابن سعد، تحقيق: د. بشار عواد معروف، ومحمد زاهد جول، دار الغرب، تونس، ط١، ٢٠٠٩م.
٤٠.الطبقات الكبرى: لابن سعد. تحقيق: د. علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ.
٤١.العلل الكبير: للترمذي، وترتيب أبي طالب القاضي.
٤٢.تحقيق: حمزة ديب مصطفى، مكتبة الأقصى، عمان، ط١، ١٤٠٦هـ.
٤٣.تحقيق: السيد صبحي السامرائي، والسيد أبو المعاطي النوري، ومحمود محمد خليل الصعيدي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ.
٤٤.الكمال في أسماء الرجال: لعبد الغني المقدسي، تحقيق: د. شادي النعماني، الهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومهما، الكويت، ط١، ١٤٣٧هـ.
٤٥.لسان الميزان: لابن حجر، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ.
٤٦.المتفق والمفترق: للخطيب، تحقيق: محمد صادق الحامدي، دار القادري، دمشق، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.
٤٧.المعارف: لابن قتيبة، تحقيق: ثروت عكاشة، دار المعارف، القاهرة، ط٤.
٤٨.المعجم في مشتبه الأسماء: لأبي الفضل الهروي، تحقيق: نظر الفريابي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١١هـ.

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722

٤٩.المفاريد: لأبي يعلى الموصلي، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، مكتبة دار الأقصى، الكويت، ط١، ١٤٠٥هـ.
٥٠.من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال: رواية أبي خالد الدقاق، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت.
٥١.المؤتلف والمختلف: للدارقطني، تحقيق: د. موفق عبد الله، دار الغرب، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.
٥٢.المؤتلف والمختلف: لعبد الغني بن سعيد الأزدي، تحقيق: مثنى محمد الشمري، وقيس التميمي، دار الغرب، بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ.
٥٣.الموضح لأوهام الجمع والتفريق: للخطيب البغدادي، تحقيق: المعلمي، دار الفكر الإسلامي، ط٢، ١٤٠٥هـ.
٥٤.ميزان الاعتدال: للذهبي، تحقيق: محمد رضوان عرقسوسي وحمد بركات وعمار ريحاوي، دار الرسالة العالمية، بيروت، ط١، ١٤٣٠هـ.